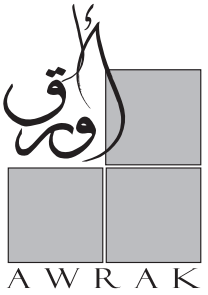
أوراق
AWRAK

العدد رقم (٢٧)
أوراق
AWRAK
سلسلة علمية مُحكمة متخصصة في الدراسات المستقبلية والاستشرافية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية – برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
آية رضوان

التدقيق اللغوي
محمد حسن
عمرو عباس

الإخراج الفني
محمد شعراوي

الآراء الواردة في هذه الكراسة لاتعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية، إنما تعبِّر عن وجهة نظر المؤلف.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

سلسلة أوراق
العدد ٢٧

اتجاهات العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية

تأليف
علي محمد علي

تعد هذه الدراسة واحدة من عدة دراسات أخرى قُدمت في مؤتمر «مستقبل المجتمعات العربية.. المتغيرات والتحديات»، الذي نظمته وحدة الدراسات المستقبلية في سبتمبر ٢٠١٦.

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء – النشر (فان)

علي، علي محمد، –1980

اتجاهات العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية / تأليف علي محمد علي. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2018.

صفحة ؛ سم. (أوراق ؛ 27)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-465-7

١. الدول العربية — أحوال سياسية. ٢. الأمن الغذائي — الدول العربية. أ. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي –320.9174927 2018766236885

ISBN 978-977-452-465-7

رقم الإيداع: 4634/2018

© ٢٠١٨ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

مستخلص الدراسة	٧
أولًا: تمهيد	٨
ثانيًا: ماهية الأمن الغذائي	١٠
ثالثًا: رؤية تحليلية لتطور مؤشر الاستقرار السياسي في مقابل تطور مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية محل الدراسة	١٥
رابعًا: النموذج الاقتصادي القياسي المقترح للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في الدول موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)	٣٤
خامسًا: النتائج والتوصيات	٤٩
قائمة المراجع	٥٣
ملاحق الدراسة	٥٦
نبذة عن المؤلف	٦٩

مستخلص الدراسة

واجهت العديد من الدول العربية تحولات سياسية واضطرابات وأحداث عنف كان لها بالغ الأثر على الأمن الغذائي بصورٍ متفاوتة في تلك الدول. ولكن الإشكالية الأبرز والمحور الأساسي في هذا الصدد والذي تناولته الدراسة بالبحث والتحليل، يتمثل في شكل وطبيعة العلاقة السببية التي ربطت ما بين الاستقرار السياسي من جانب، والأمن الغذائي من جانب آخر، وذلك بالتطبيق على كلٍّ من مصر وليبيا وتونس والعراق وسوريا واليمن خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥). وفي سبيل ذلك، قامت الدراسة باتباع المنهج الاستقرائي، مستندةً في ذلك إلى الأسلوب التحليلي أو الوصفي من أجل تحديد مفهوم الأمن الغذائي، وتحليل تطور المؤشرات الدالة عليه داخل الأقطار محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، ومقارنتها بمؤشر الاستقرار السياسي خلال نفس الفترة. وقامت الدراسة كذلك باتباع المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الأسلوب القياسي أو الكمي؛ وذلك بغية تحديد اتجاه وقياس العلاقة السببية فيما بين الأمن الغذائي والاستقرار السياسي داخل المجتمعات محل الدراسة.

وفي هذا الإطار، انتهت الدراسة إلى وجود علاقة سببية فيما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي؛ حيث ظهر التأثير المعنوي للاستقرار السياسي على الأمن الغذائي في كلٍّ من مصر وسوريا واليمن، ومن جانبٍ آخر برز التأثير المعنوي للأمن الغذائي على الاستقرار السياسي داخل جميع المجتمعات العربية محل الدراسة، وهو ما يعني أن لغياب الأمن الغذائي أو أيٍّ من أبعاده يدًا في الاضطرابات وأحداث العنف التي تتعرض لها الدول محل الدراسة.

(**الكلمات الدالة**: الأمن الغذائي – الاستقرار السياسي – العنف والإرهاب – الانحدار الذاتي للمتجهات).

أولًا: تمهيد

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة أحداثًا كان لها بالغ الأثر على الاستقرار السياسي، ومن ثم الاقتصادي داخل الأقطار التي كانت عرضة لتلك الأحداث، وهو ما ألقى بظلاله بشكلٍ واضح على قدرة تلك الدول على توفير الأمن الغذائي لمواطنيها[1]. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة التي تحاول تحليل أثر الاضطرابات السياسية والعمليات الإرهابية على الأمن الغذائي في عدد من المجتمعات العربية، وعلى وجه التحديد مصر وليبيا وتونس والعراق وسوريا واليمن، باعتبارها من أهم دول المنطقة التي تعرضت لهزاتٍ أو اضطراباتٍ سياسية وأحداث عنف في الفترة الأخيرة. ومن جهةٍ أخرى، تحاول الدراسة استكشاف ما إذا كان للأمن الغذائي – في حالة توفره من عدمه – في المجتمعات المذكورة يد في زيادة الاضطرابات السياسية وأحداث العنف بها، وذلك خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥).

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل إشكالية الدراسة في استكشاف وتحليل اتجاه العلاقة التي تربط ما بين الاستقرار السياسي من جانب، والأمن الغذائي في المجتمعات العربية من جانبٍ آخر. وبشكلٍ أكثر وضوحًا، إلى أي مدى أدت الاضطرابات السياسية في المجتمعات العربية إلى انعدام الأمن الغذائي لدى مواطنيها؟ وإلى أي مدى قد تؤثر تلك الاضطرابات في انعدام الأمن الغذائي مستقبلًا؟ وذلك دون إغفال استكشاف طبيعة العلاقة التبادلية فيما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي، بمعنى أي المتغيرين هو الذي يؤثر في نظيره في المجتمعات العربية؟ وأي المتغيرين هو المتغير المستقل؟ وأيهما هو المتغير التابع؟ وبناءً على ذلك؛ يمكن إيجاز التساؤلات الأساسية التي تقوم دعائم الدراسة عليها فيما يلي:

ما هي طبيعة واتجاه العلاقة السببية فيما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في الأقطار محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)؟

(١) يظهر ذلك جليًا في الارتفاعات الملحوظة في أسعار الغذاء في العديد من تلك الدول، والذي يعد أحد مؤشرات انعدام الأمن الغذائي. وللمزيد في هذا الشأن، انظر:

David McKeown, *Food Security: Implication for the Early Years: Background Paper* (Toronto, ON: Toronto Public Health, 2006): 33-36.

إلى أي مدى أثرت الاضطرابات السياسية في المجتمعات موضع الدراسة على الأمن الغذائي بها خلال الفترة محل الاختبار؟ وكذا إلى أي مدى انصرف تأثير الأمن الغذائي على الاضطرابات السياسية؟

المنهجية المتبعة

تقوم الدراسة باتباع المنهج الاستقرائي؛ حيث يتم الاستناد إلى الأسلوب التحليلي أو الوصفي من أجل تحديد مفهوم الأمن الغذائي، وتحليل تطور المؤشرات الدالة عليه، سواء على مستوى المؤسسات الدولية، أو على مستوى الدراسات التطبيقية السابقة. كذلك سوف يتم استخدام الأسلوب الوصفي من أجل تحليل تطور مؤشرات الأمن الغذائي المختلفة داخل الأقطار محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، ومقارنتها بمؤشر الاستقرار السياسي خلال نفس الفترة.

وعلى الجانب الآخر، تقوم الدراسة باتباع المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الأسلوب القياسي أو الكمي؛ وذلك للعمل بداية على تحديد اتجاه العلاقة السببية فيما بين الأمن الغذائي والاستقرار السياسي داخل المجتمعات محل الدراسة، قبل أن تنتقل إلى محاولة قياس الأثر الكمي للاستقرار السياسي داخل الدول محل الدراسة على مؤشرات الأمن الغذائي بها خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، وذلك من خلال افتراض علاقة دالية على غرار معظم الدراسات التطبيقية السابقة. وأخيرًا، تحاول الدراسة استخدام تلك العلاقة الدالية من أجل استشراف مستقبل الأمن الغذائي داخل المجتمعات العربية محل الدراسة.

نطاق وحدود الدراسة

تقتصر الدراسة في تناولها للعلاقة التي تربط ما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية على مجموعة مختارة من الدول؛ تشمل كلًّا من مصر وليبيا وتونس والعراق وسوريا واليمن، وذلك خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، وقد اختيرَت تلك العينة من الدول تحديدًا – كما ذُكر آنفًا – باعتبار أنها من أهم دول المنطقة العربية التي عانت من اضطرابات سياسية واضحة وأحداث عنف في السنوات الأخيرة. كذلك فقد تحددت فترة الدراسة على

وجه الدقة لعدد من الاعتبارات، أهمها أن تعبر الفترة عن سلسلة زمنية متصلة، وأن تمتد لعدد كافٍ من السنوات بما يسمح باستخلاص نتائج دقيقة عن تأثير الاضطرابات السياسية على الأمن الغذائي في المجتمعات العربية من جهة، وبما يسمح بالتنبؤ بمستقبل الأمن الغذائي في ظل تلك الاضطرابات في السنوات المقبلة من جهةٍ أخرى.

تقسيم الدراسة

في سبيل محاولة الدراسة لتقديم إجاباتٍ خاصة عما قدمته من تساؤلات، تبدأ الدراسة بمحاولة التعرف على ماهية الأمن الغذائي ومؤشرات تحققه داخل أي مجتمع بشري. ثم تنتقل الدراسة إلى تحليل تطور تلك المؤشرات في الأقطار محل الدراسة في مقابل مؤشر الاستقرار السياسي خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، وتنتهي بوضع نموذج قياسي لتحليل العلاقة السببية والكمية بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في ذات الدول سالفة الذكر.

ثانيًا: ماهية الأمن الغذائي

يعود ظهور مصطلح الأمن الغذائي ونشأته في أدبيات التنمية الدولية إلى عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، وذلك بعد أن نما الاهتمام بالأمن الغذائي، سواء على مستواه العالمي أو الإقليمي، بشكل سريع في أعقاب أزمة النفط العالمية، وما ارتبط بها من أزمة في الغذاء خلال الفترة (١٩٧٢ – ١٩٧٤)، كذلك فقد ساهمت المجاعة التي وقعت في قارة إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٤ – ١٩٨٥) من جانب، وزيادة أهمية المساعدات الغذائية في كثير من الأقطار النامية والمتقدمة على حدٍّ سواء من جانبٍ آخر في زيادة وانتشار الأدبيات الخاصة بالأمن الغذائي بشكل كبير[٢].

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الأمن الغذائي – ومنذ ظهوره – قد شهد تطورًا ملحوظًا؛ وعلى الرغم من تركيزه في البداية على مدى إمكانية وقدرة السكان في مجتمع ما على الوصول إلى الغذاء، فقد اتسع بعد ذلك ليشتمل على ما هو أكثر من مجرد قدرة الدولة على إنتاج واستيراد ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات مواطنيها. وفي سبيل إلقاء الضوء على

(٢) المرجع السابق: ٧.

أهم عناصر ومكونات هذا المفهوم، تستعرض الدراسة بدايةً أهم التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن الغذائي منذ نشأته، مستعرضة في أعقاب ذلك نتائج هذا التطور على الدراسات التطبيقية السابقة؛ وذلك كما هو مبين على النحو التالي[٣]:

١- نشأ مفهوم الأمن الغذائي منذ منتصف السبعينيات، وتحديدًا في المؤتمر العالمي للغذاء الذي عقد في روما في عام ١٩٧٤، تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، حيث قدم أول تعريفات الأمن الغذائي باعتباره توافرًا دائمًا لما يكفي من الإمدادات الغذائية الأساسية بشكل يتوافق مع الزيادة المطردة في استهلاك الغذاء، بحيث يعوض أي تقلبات تحدث في مستوى الأسعار. وبذلك فقد صب هذا التعريف اهتمامه وتركيزه على الكمية المعروضة من الغذاء، بمعنى ضرورة توافر كميات كافية من الغذاء بالشكل الذي يحافظ على استقرار مستوى الأسعار.

٢- بحلول عام ١٩٨٣، أدخلت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) في تحليلها للأمن الغذائي قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم جديد قائم على التوازن فيما بين جانبي العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي؛ حيث اعتبر هذا المفهوم أن تحقق الأمن الغذائي في مجتمع ما يتمثل في التأكد من أن جميع الأفراد – على حدٍّ سواء – لديهم القدرة البدنية والاقتصادية على إشباع احتياجاتهم الأساسية من الغذاء متى شاءوا.

٣- في تقريره عن الفقر والجوع في أقطار العالم المختلفة والصادر في عام ١٩٨٦، أكد البنك الدولي على ضرورة التفرقة فيما بين انعدام الأمن الغذائي الدائم، الذي يرتبط بوجود مشاكل هيكلية في اقتصادات الدول تحول دون تجاوزها كعقبات الفقر أو انخفاض دخولها، وانعدام الأمن الغذائي المؤقت، والذي قد ينجم عن كوارث طبيعية أو أي أزمات اقتصادية طارئة.

(٣) Joanna B. Upton, Jennifer Denno Cissé and Christopher B. Barrett, "Food Security as Resilience: Reconciling Definition and Measurement", *Agricultural Economics* 47, no. S1 (November 2016): 135-147.

٤– في آخر مراحل تطور مفهوم الأمن الغذائي، أوردت القمة العالمية للأغذية، والتي عقدت في عام ١٩٩٦، تعريفًا للأمن الغذائي، أوضحت من خلاله أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يمتلك جميع الأفراد القدرة البدنية والاقتصادية على بلوغ قدر كافٍ ذي فائدة غذائية من الطعام في أي وقتٍ شاءوا، بالشكل الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية ويتناسب مع أذواقهم، بما يحقق لهم في النهاية حياة صحية تتسم بالنشاط. وبذلك أكد هذا التعريف على الطبيعة متعددة الأبعاد للأمن الغذائي، والتي اشتملت على كلٍّ من الأبعاد أو الجوانب الآتية[٤]:

أ– توافر وإتاحة الغذاء؛ بمعنى توافر كميات كافية من الغذاء بقدر مناسب من الجودة، سواء من خلال إنتاج محلي أو استيراد أو مساعدات غذائية.

ب– الوصول إلى الغذاء؛ ومعنى ذلك أن يمتلك الأفراد موارد كافية تمكنهم من الحصول على طعام ذي قيمة غذائية مناسبة.

ج– الاستفادة من الغذاء؛ بمعنى وجود نظام غذائي متكامل. فبالإضافة للغذاء، لا بد أن يتوافر لأفراد المجتمع مياه نظيفة، وصرف صحي مُحَسَّن، ورعاية صحية مناسبة؛ بحيث يتمكن الأفراد في النهاية من إشباع كافة احتياجاتهم الفسيولوجية.

د– ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية؛ فلكي يتمتع الفرد بأمانٍ غذائي، يجب أن يكون لديه القدرة على الحصول على ما يكفيه من الغذاء في أي وقت شاء، وألا يكون عرضة لاحتمالية فقدان فرصة حصوله على الغذاء، سواء كنتيجة لأي صدمات طارئة، كالكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، أو كنتيجة لأي أحداث دورية، مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي.

ولم يقتصر التطور في مفهوم الأمن الغذائي على المؤسسات الدولية، فقد كان للدراسات التطبيقية التي تناولت الأمن الغذائي بالتحليل نصيب من ذلك التطور، مستندة في ذلك إلى المفاهيم المختلفة التي قدمتها الهيئات الدولية سالفة الذكر. وفيما يلي تبيان لأهم المؤشرات التي استندت إليها الدراسات السابقة في التعامل مع مفهوم الأمن الغذائي:

(٤) Diane Alarcon *et al., Global Food Security Index 2013: An Annual Measure of the State of Global Food Security* (The Economist Intelligence Unit, 2013): 18-25, online e-book, http://foodsecurityindex.eiu.com/Home/DownloadResource?fileName=EIU%20Global%20Food%20Security%20Index%20-%202013%20Findings%20%26%20Methodology.pdf

١– أشارت دراسة (Maxwell and Frankenberger, 1992)[٥] إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يتمثل في القدرة على الوصول إلى كمية كافية من الغذاء بشكلٍ آمن في أي وقت من الأوقات؛ وبذلك فقد ركزت هذه الدراسة على عدد من المؤشرات، التي تمثلت في الوصول إلى الغذاء؛ بحيث يحدث ذلك بطريقة آمنة، وكفاية كمية هذا الغذاء، واستدامة الحصول عليه. وعلى الرغم من إمكانية تبيان وفصل المؤشرات سالفة الذكر من المفهوم السابق؛ فقد يمكن القول إنه ليس ثمة اتفاق حول تفسير تلك المؤشرات؛ إذ تختلف النظرة إلى مفهوم الكفاية من دراسة إلى أخرى، وكذلك تختلف النظرة إلى مصادر الحصول على الغذاء، فأيها يعد مصدرًا آمنًا وأيها يعد مصدرًا غير آمن.

٢– أوضحت كلٌّ من دراسة (Power, 1998)[٦] ودراسة (Ganapathy *et al*., 2005)[٧] أن لمفهوم الأمن الغذائي بعدين أو جانبين على نفس القدر من الأهمية؛ يتكون البعد الأول منهما من المؤشرات التي تتعلق بأهداف مكافحة الجوع والقضاء على الفقر، بحيث ينصب هذا البعد على كفاية كمية الغذاء التي يحصل عليها الأفراد، في حين يتكون البعد الثاني من المؤشرات المعبرة عن النظام الغذائي السليم للفرد، وهي بذلك تعبر عن جودة الغذاء المتوفر، وطرق إنتاجه، وكيفية وتأثير توزيعه واستهلاكه على أفراد المجتمع. وبناءً على ذلك، فإن كمية الغذاء وجودته يشكلان مفهوم الأمن الغذائي وفقًا لهذه الدراسة.

٣– وضعت دراسة (Koc *et al.*, 1999)[٨] تصورًا لمفهوم الأمن الغذائي، انطلق إلى ما هو أبعد من مجرد كفاية كمية الغذاء وجودته؛ حيث اتسع المفهوم ليشتمل على عناصر أربعة يمكن تبيانها على النحو التالي:

(٥) Simon Maxwell and Timothy R. *Frankenberger, Household Food Security: Concepts, Indicators, Measurements: A Technical Review* (New York: UNICEF; Italy: IFAD, 1992): 73-89.

(٦) Elainem M. Power, Judy D. Sheeshkaa and Anne Louise Heron, "Canadian Dietitians' Understanding of Food Security", *Journal of Nutrition Education* 30, no. 1 (1998): 45-49.

(٧) Sujatha Ganapathy *et al*., *A Framework for Understanding Food Insecurity: An Anti-Hunger Approach; A Food Systems Approach* (Berkely, CA: University of California. College of Natural Resources. The Center for Weight and Health, 2005): 10-31, online e-book, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.469.1074&rep=rep1&type=pdf

(٨) Mustafa Koc and Kenneth A. Dahlberg, "The Restructuring of Food Systems: Trends, Research, and Policy Issues", *Agriculture and Human Values* 16, no. 2 (June 1999): 109-116.

أ– ضرورة أن يكون الغذاء متاحًا ومتوافرًا لجميع الأفراد على قدم المساواة.

ب– سهولة وإمكانية الوصول إلى الغذاء.

ج– لا بد أن يكون الغذاء مقبولًا لدى الأفراد؛ وذلك بأن يراعى تقاليد الأفراد وعاداتهم وثقافاتهم المختلفة.

د– كفاية الغذاء سواء في الحاضر أو في المستقبل؛ بمعنى استدامة كفاية الغذاء، فلا يجب أن يأتي إشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد من الغذاء في الوقت الحاضر على حساب قدرة الأجيال الجديدة على تلبية احتياجاتها.

وبناءً على ما سبق تبيانه، يتضح أن الأمن الغذائي بمعناه الشامل يحتوي على أبعاد أربعة؛ البعد الأول والأهم هو بعد إتاحة وتوفير الغذاء، والبعد الثاني هو بعد إمكانية الوصول إلى هذا الغذاء، والبعد الثالث هو بعد الاستفادة من هذا الغذاء، وأخيرًا بعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية. والمفهوم بأبعاده الأربعة هو ما تقوم الدراسة باستجلائه واستيضاح محدداته واستشراف مستقبله في ظل الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها المجتمعات محل الدراسة في السطور القليلة القادمة.

ثالثًا: رؤية تحليلية لتطور مؤشر الاستقرار السياسي في مقابل تطور مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية محل الدراسة

كما ذُكر آنفًا، تهدف الدراسة إلى تحليل تلك العلاقة التي تربط ما بين الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها مجموعة من الأقطار العربية، ومدى تمتع مواطني تلك الأقطار بدرجةٍ من درجات الأمن الغذائي. وبناءً على ذلك، فإنه من الضرورة بمكان تحليل تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب داخل تلك المجتمعات العربية خلال فترة الدراسة، وهو المؤشر الذي يعتمد عليه الباحث عند دراسته لحالة الاستقرار السياسي في الأقطار محل الدراسة، وذلك قبيل الشروع في تحليل تطور مؤشرات تحقق أبعاد الأمن الغذائي داخل ذات المجتمعات خلال نفس الفترة المذكورة، وهو الأمر الذي يسمح بإلقاء الضوء على التزامن الذي شهدته العلاقة بين كلٍّ من الاستقرار السياسي والأمن الغذائي خلال الفترة موضع الدراسة، وهو ما تتناوله الدراسة فيما يلي من تحليل:

تطور مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية موضع الدراسة

إن دراسة تطور مؤشر الاستقرار السياسي داخل الدول العربية موضع التحليل تستلزم بدايةً – بالضرورة – التعرف بشكلٍ أكثر تبيانًا على طبيعة ذلك المؤشر المستخدم في التحليل، من حيث دلالة القيم التي اشتمل عليها، والعناصر المختلفة التي اعتمد تكوين تلك القيم عليها، وكذلك مرجعية تلك العناصر. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن تقديرات قيم مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب Political Stability and Absence of Violence and Terrorism تتراوح ما بين (−٢,٥) و(+٢,٥) تقريبًا، فكلما اقتربت قيمة المؤشر المذكور من (−٢,٥) دل ذلك على ضعف الاستقرار السياسي، وكلما اقتربت من (+٢,٥) دل ذلك على زيادة درجة وقوة الاستقرار السياسي داخل الدولة المعنية. ومن الجدير بالذكر أنه لاستيعاب دلالة ذلك المؤشر يجب أن توضع قيمة في سياقٍ مقارن، سواء بقيم المؤشر لسنوات سابقة أو لاحقة لذات الدولة، أو مقارنته بقيم المؤشر لأقطارٍ أخرى خلال ذات الفترة. والسبب في ذلك يعزى إلى الكيفية التي استند إليها بناء قيم

ذلك المؤشر؛ حيث استند بناؤه على مسوح أجريت لمختلف دول العالم، مع وضع أوزان نسبية وقيم تقديرية مقابلة لعددٍ كبير من الظواهر التي تعبر عن الأوضاع السياسية داخل تلك الدول، ابتداءً من الانتقال المنظم للسلطة، مرورًا بالصراعات المسلحة والتظاهرات العنيفة والتهديدات الإرهابية والتوترات العرقية أو الدينية، وانتهاءً بالصراعات الخارجية، إذ أعطيت لكل ظاهرة سياسية داخل كل دولة قيمة، تحددت وفقًا لقوة وجود هذه الظاهرة داخل الدولة المعنية مقارنةً بغيرها من الدول. وقد ساهم في إجراء هذه المسوح عدد من المنظمات الدولية وقواعد البيانات العالمية، والتي يوضحها الجدول رقم (١)، يوضح كذلك في مُقابل كلٍّ منها الظواهر السياسية التي اختصت بدراستها كل منظمة أو كل قاعدة من قواعد البيانات، وذلك قبل أن تقوم دراسة (Kaufmann *et al.*, 2009)[٩] باستنتاج آلية لدمج تلك المؤشرات الفرعية من خلال متوسط مرجح ينتج عنه رقم قياسي واحد تتراوح قيمته كما ذُكر آنفًا ما بين (−٢,٥) و (+٢,٥) تقريبًا[١٠].

وفيما يلي الجدول رقم (١) الذي يقدم تفصيلًا لمرجعية قيم مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب:

(٩) Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, *Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2008*, Policy Research Working Paper 4978 ([Washington, DC]: The World Bank. Development Research Group. Macroeconomics and Growth Team, 2009): 6-41, online e-book, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4170/WPS4978.pdf

(١٠) الجدول رقم (١/م) في الجزء الخاص بملاحق الدراسة يوضح قيم مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب أحداث العنف والإرهاب داخل الدول العربية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥).

جدول رقم (١)

المؤشرات المكونة لمؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب

الجهات المساهمة في بناء عناصر المؤشر	العناصر المستخدمة للدلالة على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب
• وحدة الاستخبارات الاقتصادية. • دليل المخاطر الدولية – خدمات المخاطر السياسية.	**استقرار الحكومات**: هو مؤشر يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها المعلنة، وقدرتها على البقاء في منصبها. ويعتمد ذلك على قضايا مثل: نوع الحكم، وتماسك الحكومة، والحزب أو الأحزاب الحاكمة، وقرب الانتخابات المقبلة، والقيادة الحكومية للسلطة التشريعية، والموافقة على السياسات الحكومية.
• الوكالة الفرنسية للتنمية التابعة لوزارة الاقتصاد الفرنسية. • دليل المخاطر الدولية – خدمات المخاطر السياسية.	**الصراعات الداخلية**: هو مؤشر يتم من خلاله تقييم العنف السياسي وتأثيره على الحكم. حيث تحصل البلدان التي لا توجد فيها معارضة مسلحة ولا تنغمس حكوماتها في أعمال عنف مباشرة أو غير مباشرة على أعلى المعدلات في التقييم. وعلى العكس، تذهب أقل التقديرات إلى البلدان التي مزقتها الحروب الأهلية. في حين يتم منح تقييمات متوسطة وفقًا للتهديدات التي تواجه الحكومات والمنشآت.
• منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (تقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية). • جلوبال إنسايت للمخاطر العالمية.	**تقييم المخاطر السياسية المحلية**: هو مؤشر يقيس مدى وجود حالات من التمرد أو الطوارئ التي تقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٪ خلال أي ١٢ شهرًا. ويقيس أيضًا الإرهاب السياسي والاغتيالات السياسية وتكرار أعمال الشغب التي تقلل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ خلال أي ١٢ شهرًا.

• دليل المخاطر الدولية – خدمات المخاطر السياسية.	**النزاعات الخارجية**: يتم تقييم هذا المؤشر من خلال ما تمثله من مخاطر على الحكومة الحالية وعلى الاستثمارات الداخلية، وذلك من خلال ما قد ينتج عن النزاعات الجيوسياسية، والتهديدات المسلحة، وتبادل إطلاق النار على الحدود، وأزمات الحدود، والتمرد المدعوم من الخارج، والحرب الكاملة من قيود تجارية أو حظر للتجارة.
• قاعدة بيانات حقوق الإنسان ومقياس الإرهاب السياسي لسينجرانيللي ريتشارد.	**التوترات العرقية**: يقيس هذا المكون درجة التوتر داخل البلد الذي يعزى إلى الانقسامات العرقية أو الجنسية أو اللغة. وتعطى تقييمات أقل للبلدان التي ترتفع فيها التوترات العرقية والجنسية. وتعطى تقييمات أعلى للبلدان التي تتضاءل فيها حدة التوترات، حتى إن كانت هذه الاختلافات قائمة.
• وحدة الاستخبارات الاقتصادية.	**مدى انتشار الاضطرابات السياسية**: يقيس هذا المؤشر مدى التهديد الكبير الذي تشكله الاضطرابات السياسية على المستثمرين، فالمظاهرات في حد ذاتها قد لا تكون مدعاة للقلق، ولكنها ستسبب اضطرابًا كبيرًا إذا تصاعدت إلى عنف شديد، وقد تتحول إلى حرب أهلية.
• وحدة الاستخبارات الاقتصادية. • مسوح التنافسية العالمية – المنتدى الاقتصادي العالمي.	**الإرهاب**: يقصد بهذا المؤشر ما إذا كانت البلاد تعاني من تهديد إرهابي مستدام، وعدد مصادر هذا التهديد؛ حيث يتم تقييم درجة توطين التهديد، وما إذا كان من المرجح أن يستهدف أفراد المجتمع أو الأنشطة الاستثمارية.

• وكالة مخاطر بيئة الأعمال. • قاعدة بيانات حقوق الإنسان ومقياس الإرهاب السياسي لسينجر انيللي ريتشارد. • دليل المخاطر الدولية – خدمات المخاطر السياسية.	**تقييم الأسباب الخارجية للمخاطر السياسية:** يعنى هذا المؤشر بتقييم مدى وجود قوة كبرى معادية، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للقوى السياسية الإقليمية. **تقييم الأسباب الداخلية للمخاطر السياسية:** يعنى هذا المؤشر بتقييم الأحوال الاجتماعية داخل الدولة من توزيع للثروة، وكذلك التوزيع السكاني وفقًا للغة والعقيدة والأعراق المختلفة. ويعنى كذلك بالتدابير القسرية المتبعة من أجل الاحتفاظ بالسلطة.

المصدر: من تنفيذ الباحث بالرجوع إلى مؤشرات الحوكمة العالمية بقاعدة بيانات البنك الدولي.

وبالنظر إلى الجدول السابق، تجدر الإشارة إلى أنه قد اعتُمد في تكوينه على حقيقة أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب هو رقم قياسي؛ وهو ما يعني أنه يتكون من مجموعة من العناصر والمكونات الفرعية. ومن خلال ما احتواه ذلك الجدول من عناصر مكونة لذاك المؤشر، يمكن استجلاء مجموعة من الملاحظات، وفيما يلي تلخيص لها:

أ– بالنسبة لاستقرار الحكومات الذي يمثل أول العناصر المكونة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فقد اعتمد على وضع معدلات أعلى للدول ذات الحكومات الديمقراطية، وللدول التي تظل حكوماتها متماسكة لفترات أطول دونما تغيير، وكذا للدول التي تتمتع فيها السلطة التشريعية بدرجة أكبر من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، وللدول التي تتمتع سياساتها بدرجة أكبر من القبول لدى مواطنيها.

ب– بالنسبة لمؤشر الصراعات الداخلية، وكذا مؤشر المخاطر السياسية المحلية، ومؤشر مدى انتشار الاضطرابات السياسية؛ فقد اعتمدت معدلاتها على مستوى التهديدات التي قد تتعرض لها حكومات الدول ومؤسساتها السيادية؛ حيث تحصل الدول التي لا تتعرض حكوماتها لأي عنف مباشر أو غير مباشر على أعلى معدلات التقييم، في حين تتدنى معدلات التقييم للدول التي انغمست في الحروب الأهلية.

ج- بالنسبة لمؤشر النزاعات الخارجية، وكذا مؤشر تقييم الأسباب الخارجية للمخاطر السياسية؛ فإن أعلى معدلات التقييم تُعطى للدول التي لا تتعرض لأي نزاعات مسلحة على حدودها، أو أن تكون سياساتها بمنأى عن التأثر سلبًا بأي قوى إقليمية معادية.

د- بالنسبة لمؤشر التوترات العرقية، وكذلك مؤشر تقييم الأسباب الداخلية للمخاطر السياسية؛ فيختصان بإعطاء أعلى المعدلات للدول التي لا يوجد بها أي توترات ناتجة عن وجود اختلافات في التركيب السكاني من حيث اللغة أو العقيدة أو الأعراق أو توزيع الثروات، في حين تعطى معدلات أقل للدول التي تعاني من مثل تلك التوترات.

هـ- بالنسبة لمؤشر الإرهاب، فإن معدل التقييم الخاص بكل دولة يعتمد على ما إذا كانت الدولة تتعرض لتهديدات إرهابية تستهدف أفراد المجتمع. ويرتبط هذا التقييم بعلاقة عكسية بعدد مصادر هذا التهديد، ومدى استدامته.

و- تعددت الجهات التي أسهمت - بشكلٍ غير مقصود - في بناء مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهابً من خلال قيامها - كلٍّ على حدة - بتكوين مؤشرات عبرت عن الأوضاع السياسية داخل دول العالم المختلفة، حتى أقدمت دراسة (Kaufmann *et al.*, 2009) كما ذكر آنفًا، بتكوين مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب من خلال دمج تلك المؤشرات الفرعية.

وفي أعقاب تبيان طبيعة ودلالة قيم مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، يمكن الانتقال إلى تحليل التطور الزمني لذلك المؤشر داخل المجتمعات العربية موضع التحليل خلال فترة الدراسة. وفي هذا الإطار، يمكن الاستعانة بالشكل رقم (١)؛ إذ يوضح الشكل تراجع قيم ذلك المؤشر في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها لكافة الأقطار العربية التي أخضعتها الدراسة للتحليل، ولكن بالمزيد من الفحص وإمعان النظر يمكن استجلاء عدد من الحقائق، وفيما يلي تبيانها على نحو تفصيلي:

شكل رقم (١)

تطور مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب أحداث العنف والإرهاب داخل المجتمعات العربية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)[١١]

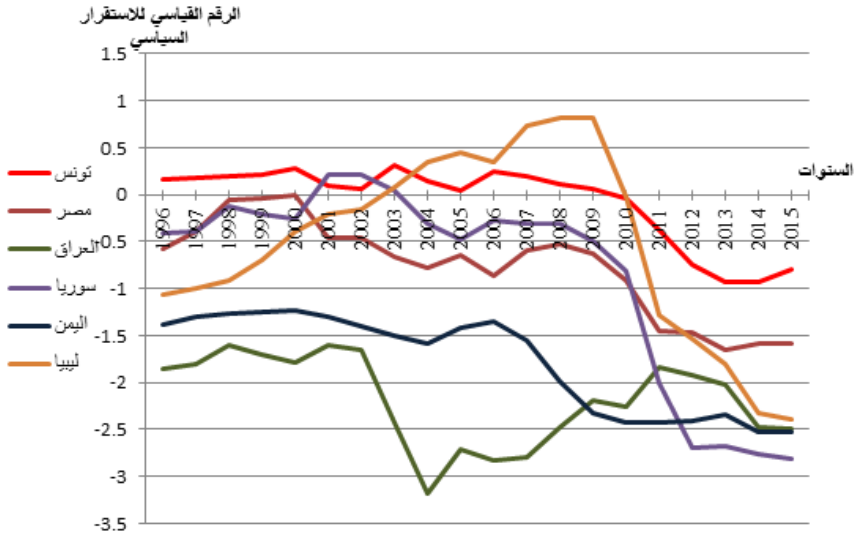

المصدر: من تنفيذ الباحث من خلال مؤشرات البنك الدولي للتنمية، ٢٠١٦.

أ– سجل مؤشر الاستقرار السياسي قيمًا سالبة داخل المجتمع المصري واليمني والعراقي، بما يعني زيادة درجة الاضطرابات السياسية وأحداث العنف والإرهاب خلال كامل الفترة موضع التحليل.

ب– شهدت الفترة التي تلت عام ٢٠١٠ ارتفاعًا حادًّا في درجة الاضطرابات السياسية داخل كلٍّ من مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن، وفقًا لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب أحداث العنف والإرهاب؛ حيث سجل قيمًا سالبة وتراجعًا ملحوظًا خلال تلك الفترة في كافة الدول المذكورة.

(١١) يمكن الرجوع إلى بيانات الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب أحداث العنف والإرهاب داخل الدول الواردة في الشكل البياني في الجدول رقم (١/ م) في الجزء الخاص بملاحق الدراسة.

ج– شهد عام ٢٠٠٢ بداية سلسلة من الاضطرابات السياسية ضربت المجتمع العراقي وفقًا لقيم ذاك المؤشر، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٤ عندما بلغ الرقم القياسي للاستقرار السياسي وغياب أحداث العنف والإرهاب بالعراق نحو –٣,١٨.

د– سوريا هي أكثر الدول التي تضررت أوضاعها السياسية في نهاية فترة الدراسة مقارنةً ببدايتها، تلاها في ذلك ليبيا، ثم اليمن، ثم المجتمع المصري، فتونس، وأخيرًا العراق.

وفي أعقاب ذلك التحليل المقتضب لتطور قيم مؤشر الرقم القياسي للاستقرار السياسي وأحداث العنف والإرهاب داخل المجتمعات العربية محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، والذي يمكن من خلاله استنتاج نتيجة مفادها أن ذاك المؤشر يتوافق بشكل واضح وجلي مع تاريخ الأحداث السياسية التي ضربت تلك المجتمعات من جانب، وكذلك مع قوة أثر تلك الأحداث على استقرار هذه المجتمعات سياسيًّا من جانبٍ آخر؛ فإنه من الجدير بالمتابعة – لغرض استكمال التحليل – استعراض التطور الزمني للمؤشرات الدالة على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة، وربطها بالأوضاع السياسية في الأقطار العربية محل الدراسة.

تطور مؤشرات تحقق الأمن الغذائي في الدول العربية موضع الدراسة

تتعدد وتتنوع المؤشرات التي تستخدم في قياس أبعاد الأمن الغذائي المختلفة[١٢]، ومن أجل تحليل تطور وضع الأمن الغذائي في سياق الأوضاع السياسية التي صاحبت ذلك التطور داخل الدول العربية موضع الدراسة؛ تتناول السطور التالية تحليل مقارن لعدد من المؤشرات المعبرة عن أبعاد الأمن الغذائي السالف الإشارة إليها في المجتمعات العربية موضع الدراسة والتحليل في مقابل الدول العربية تارة[١٣]، وفي مقابل دول العالم مجتمعة تارة أخرى:

(١٢) Birgit Meade and Stacey Rosen, *International Food Security Assessment*: 2013-2023, GFA 24 ([Washington, DC]: United States Department of Agriculture (USDA). Economic Research Service, 2013): 2-30, online e-book, www.ers.usda.gov/webdocs/publications/37256/38084_gfa-24a.pdf?v=41613

(١٣) لم يتم المقارنة بالدول العربية وفقًا لمؤشري نسبة من لديهم صرف صحي محسَّن من السكان، ونصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء؛ نظرًا لعدم توافر البيانات.

أ- بعد إتاحة وتوافر الغذاء Availability

يتمثل بعد إتاحة الغذاء – كما سبق الإشارة – في توافر كميات كافية من الغذاء بقدر مناسب من الجودة، سواء من خلال إنتاج محلي أو استيراد أو مساعدات غذائية. وقد أبرزت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عددًا من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس ذلك الجانب من الأمن الغذائي؛ وتتمثل في كلٍّ من:

- الرقم القياسي لإنتاج الغذاء.
- متوسط قيمة الإنتاج من المواد الغذائية.
- متوسط المعروض الكلي من البروتين.
- متوسط المعروض من البروتين من أصل حيواني.

وبالانتقال إلى دراسة تطور ذلك الجانب من جوانب الأمن الغذائي داخل المجتمعات العربية موضع التحليل، فقد استقرت الدراسة على استخدام مؤشر الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في هذا الصدد(١٤)؛ إذ شهد الرقم القياسي لإنتاج الغذاء معدلات نمو متفاوتة داخل الأقطار محل الدراسة خلال الفترة الممتدة منذ ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥؛ حيث بلغ نحو ٣٨,٨٪، ١٦,٤٪، ١٢,٤٪، ١٧,٥٪، ١٣,١٪، ٥٣,٣٪ في كلٍّ من مصر وتونس وليبيا والعراق وسوريا واليمن على التوالي، مقارنةً بمتوسط معدل نمو بلغ نحو ٣٥,٦٪ في دول العالم العربي مجتمعة، ومعدل عالمي بلغ ٣٦,٦٪، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عددًا من الملاحظات التي يمكن استخلاصها بشأن تطور قيم مؤشر الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في الأقطار موضع الدراسة؛ فبإمعان وتدقيق النظر في البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) تبرز عدة حقائق ذات دلالات واضحة للعلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بمدى توافر وإتاحة الغذاء لأفراد المجتمع، وفيما يلي تبيانها على نحوٍ تفصيلي:

(١٤) استقرار الباحث على استخدام مؤشر الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في مقارنته لتطور بعد إتاحة الغذاء داخل الدول العربية موضع الدراسة، يعزى إلى عدم توافر بيانات للمؤشرات الأخرى المعبرة عن ذلك الجانب من جوانب الأمن الغذائي داخل كلٍّ من ليبيا وسوريا واليمن، في سلسلة زمنية متصلة تغطي فترة الدراسة.

١- بلغ معدل زيادة إنتاج الغذاء في مصر أقصاه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٣، وكذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨، في حين تراجع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في عام ٢٠١٠، كما تراجع معدل زيادة إنتاج الغذاء خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥.

٢- شهدت تونس أكبر معدل لزيادة إنتاج الغذاء خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩، والفترة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، وكذلك الفترة ٢٠١٠/ ٢٠١١، في حين تناقص معدل الزيادة بشكل ملحوظ خلال الفترات التي تلت عام ٢٠١١.

جدول رقم (٢)

تطور مؤشر الرقم القياسي لإنتاج الغذاء خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٥)

	مصر	تونس	ليبيا	العراق	سوريا	اليمن	الدول العربية	العالم
١٩٩٦	٧٣,١٤	١٠١,٦٣	٩٦,٢١	١٠٣,٥٨	٧٠,٥٤	٦٤,٤٤	٧٧,٥٨٩	٨٠,٦٨٩
١٩٩٧	٧٥,٨١	٦٩,٨١	٩٨,٣٦	٩٩,٨٦	٦١,٥١	٦٩	٧٤,٣٤٨	٨٢,١٥٤
١٩٩٨	٧٦,١	٨٨,٩٦	١٠٢,١٣	١٠٩,٢٩	٧٩,٢	٧٤,٧١	٨٠,٠٩٣	٨٣,٧٦٣
١٩٩٩	٨٠,٨٥	٩٨,٤٤	١٠٣,٦٤	١٠٣,٧٥	٦٦	٧٥,٢٣	٨٠,٨٧٧	٨٦,٧٨١
٢٠٠٠	٨٤,٥٣	٨٤,٥٤	٩٤,٤٨	١٠٠,١	٧٧,٦٢	٨٢,٤٤	٨٢,٦٤٠	٨٨,٥٨٠
٢٠٠١	٨١,٦٢	٧٢,٨٣	٩٠,٧٧	١١٤,٨٥	٧٧,٩٧	٨٩,٤٧	٨٣,٣٨٩	٨٩,٦٧٣
٢٠٠٢	٨٦,٦٩	٧٤,٤٥	٩٥,٣١	١٢٧,٩	٩٦,٧٦	٨٩,١٦	٨٩,١٢١	٩١,٠٩٤
٢٠٠٣	٩١,٨٧	١٠٩,٧٦	٩٩,٠٧	٩٣,٩٦	٨٩,٨٣	٩٣,٤٢	٩٤,٣٧٩	٩٤
٢٠٠٤	٩٥,١٩	٩٣,٢٨	٩٨,٢٦	٩١,٧٣	٩٤,٤٣	٩٦,٤١	٩٦,٢٦٧	٩٧,٥٩٢
٢٠٠٥	٩٧,٦٨	١٠٠,٧٤	١٠١,٣١	١٠٦,٢٧	٩٨,٧٨	٩٧,٩٧	٩٩	٩٩,٩٦٦
٢٠٠٦	١٠٧,١٣	١٠٥,٩٨	١٠٠,٤٣	١٠٢	١٠٦,٧٨	١٠٥,٦٣	١٠٤,٧٣٢	١٠٢,٤٣٧
٢٠٠٧	١١١,٩٩	١٠٤,٠٥	١٠٦,٧٤	٩٩,٨٦	٩٣,٥٥	١١٦	١٠٢,٢٦٤	١٠٦,٠٦
٢٠٠٨	١١٧,٢٥	١١٠,٣٢	١٠٥,٤٥	٩٥,٤٩	٩٠,١٩	١٢١,٤١	١٠٥,٢٢٨	١١٠,٢٥٣

٢٠٠٩	١١٧,٧٣	١٠٣,٨٨	١١٢,٢١	٩٢,١٧	٩٦,٣٨	١٢٦,٥٦	١١٠,٠٢	١١١,٥٧٤
٢٠١٠	١٠٩,٩٥	١٠١,٤٩	١١٠,٨٩	١٠٤,٦٧	٩٢,١٥	١٣٧,٨٧	١٠٩,٢٧٧	١١٤,٣٤
٢٠١١	١١٣,٨٨	١١٠,٣٥	١١١,٢٢	١١٤,٠٣	١٠٣,٩٥	١٤٦,٤١	١١٣,٨٦٩	١١٧,٧٧٧
٢٠١٢	١١٨,٣٧	١١٨,٠٢	١١١,٠٩	١١٣,٥	٩٤,١١	١٤١,٢٢	١١٥,٠٩١	١١٩,٥٨٢
٢٠١٣	١١٨,٧٣	١١٨,٨٤	١١٠,١٥	١٢٦,٠٧	٨٢,٤٣	١٣٨,٣٧	١١٨,٧٦٩	١٢٢,٩٩
٢٠١٤	١١٨,٩١	١١٩,٩	١١٠,٠٧	١٢٣,٣٣	٨١,٥	١٣٨,٢٣	١١٩,٥٦٤	١٢٤,٥٨
٢٠١٥	١١٩,٥٦	١٢١,٥٤	١٠٩,٨٤	١٢٥,٦١	٨١,٢٢	١٣٨,١١	١٢٠,٥٥٠	١٢٧,٢١

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية، ٢٠١٦.

٣- فيما يتعلق بالرقم القياسي لإنتاج الغذاء في ليبيا، وعلى الرغم من تذبذبه خلال كامل الفترة موضع التحليل، فقد شهد تراجعًا ملحوظًا منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.

٤- شهد الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في العراق انخفاضًا واضحًا خلال الفترة التي تلت عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٤، وكذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩.

٥- شهد معدل زيادة إنتاج الغذاء في سوريا أعلى قيمة له خلال الفترة ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، قبل أن يتراجع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨، وخلال الفترة التي تلت عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.

٦- فيما يتعلق باليمن، فقد بلغ معدل زيادة إنتاج الغذاء أقصى قيمة له خلال الفترة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، وعلى الرغم من ذلك فقد تراجع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء ابتداءً من عام ٢٠١١ حتى نهاية الفترة موضع التحليل.

ومن ثم، فإنه بالإمكان استجلاء نتيجة مفادها أن ثمة تزامنًا واضحًا ما بين الاضطرابات السياسية التي ضربت المجتمعات العربية محل الدراسة من جانب، ودرجة إتاحة وتوافر الغذاء في تلك المجتمعات من جانبٍ آخر.

ب- بعد الوصول إلى الغذاء Accessibility

يُعنى بعد الوصول إلى الغذاء بامتلاك الأفراد ما يكفي من الموارد بالشكل الذي يمكنهم من الحصول على طعام ذي قيمة غذائية مناسبة، ولذلك البعد من أبعاد الأمن الغذائي عدد من المؤشرات المستخدمةً لقياسه في المجتمعات المختلفة، ويمكن تبيانها على النحو التالي:

- نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق.
- كثافة الطرق وكثافة خطوط السكك الحديدية.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- الرقم القياسي لأسعار الغذاء المحلي.
- نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء.
- نسبة انتشار سوء التغذية.

وبذات الكيفية التي انتهت من خلالها الدراسة إلى اختيار مؤشر الرقم القياسي لإنتاج الغذاء لتمثيل بعد إتاحة وتوافر الغذاء، فقد استقرت الدراسة على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن جانب الوصول إلى الغذاء؛ حيث شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادات متتالية خلال الفترة موضع التحليل سواء على مستوى الدول العربية مجتمعة، أو على مستوى دول العالم بأسره، ولكن الوضع اختلف تمامًا في الأقطار الستة محل الدراسة، وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (٣)، والذي يمكن الاستعانة بما يحويه من بيانات – كما في بعد إتاحة وتوافر الغذاء – لاستجلاء العديد من الدلالات على ارتباط الاستقرار السياسي في المجتمعات العربية محل الدراسة بمدى إمكانية الوصول إلى الغذاء، وفيما يلي سرد تفصيلي لتلك الدلالات:

١– شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ارتفاعًا تدريجيًّا منذ بداية الفترة محل الدراسة حتى عام ٢٠١٠، ولكن من ذاك التاريخ تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا ملحوظًا حتى نهاية الفترة موضع التحليل.

٢- تعد الفترة ٢٠١٠/ ٢٠١١ هي الفترة الوحيدة التي شهدت تراجع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، مقارنةً بباقي الفترة محل الدراسة.

٣- شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا تراجعًا واضحًا خلال فترتين مختلفتين؛ الأولى بدأت عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠، والثانية بدأت عام ٢٠١٠ حتى نهاية الفترة موضع التحليل.

٤- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣، ثم أخذ في الزيادة حتى عام ٢٠١٣، قبل أن يعاود تراجعه حتى عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٣)

تطور مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٥)

(بالدولار الأمريكي)

	مصر	تونس	ليبيا	العراق	سوريا	اليمن	الدول العربية	العالم
١٩٩٦	٦٦١٧,٢	٦٥٩٦,٨	٢٠٤٥٢,٦	٧٠٥٧,٨	٣١٤٣,١٤٣	٣٦١٦,٧	١٠٢٨٨,٩	٩٣٨٩,٩
١٩٩٧	٦٨٥٥,٦	٦٨٦٠,٩	٢١٥٨٨,٤	٨٢٩٢,٧	٣١٧٠,٦٢٢	٣٦٨٦	١٠٥٥٧,٥	٩٦٢٩,٣
١٩٩٨	٧٠٠٦	٧٠٩٨	٢١٩٩٧,٥	١٠٨٤٠,١	٣٣٢٦,٢١٨	٣٧٩٦	١٠٩٣٣,١	٩٧٢٤,١
١٩٩٩	٧٣٠١,٩	٧٤٣٠,١	٢١٢٤٧,٣	١٢٣٦٣	٣١٧٢,٧٤١	٣٨٣١,٣	١١٠٨٤,٢	٩٩٣٨,١
٢٠٠٠	٧٥٥٦,٣	٧٧٠١,٤	٢٠٧٠٠,٢	١٢١٧٢	٣٢٥٣,٩٢٢	٣٩٥٥,٩	١١٣٨٣,٤	١٠٢٦٧,٥
٢٠٠١	٧٦٨١,٢	٧٩١٢,٥	٢٣٠١٥,٧	١٢١٠١,٥	٣٤٣١,٦٣٧	٣٩٩١,٧	١١٤٠٨,١	١٠٣٨٠,٨
٢٠٠٢	٧٧١٨,١	٧٩٣٦,٣	٢٣٦٤٦,١	١٠٩٥٧	٣٦٢٩,٢٩٥	٤٠٣٣	١١٣٢٨,٥	١٠٥٣٢,٧
٢٠٠٣	٧٨١٧	٨٢٣٢,٧	٢٦٠٠٤,٧	٧١٣٣,٨	٣٦٦٢,٥٠٨	٤٠٦٧,١	١١٤٦٤,٥	١٠٧٨٨,٦
٢٠٠٤	٧٩٨٧,٨	٨٦٦٤,٦	٢٧٢٠٠,١	١٠٧٠٩	٣٩٣٩,٣٢	٤١١٠,٤	١٢٢٨٩,٤	١١٢٢٩,٩
٢٠٠٥	٨١٩٥,١	٨٨٨٠,٣	٢٨٣٩٦	١٠٨٩١,٧	٤٢٠٥,٥١٧	٤٢١٩	١٢١٣٨,٨	١١٦١٨,٨
٢٠٠٦	٨٦٠٣,١	٩٢٥٤,٧	٢٨٦٥٢,٤	١١٦٩٥,٤	٤٤٠٣,٧٠٦	٤٢٣١,١	١٣٣٠٧,٨	١٢٠٩٨,٩
٢٠٠٧	٩٠٥٤,٨	٩٧٨١,٨	٢٨٠٣٣,٩	١١٥٦١,٨	٤٦٠٤,٤١٧	٤٢٥٠	١٣٧١٩,٣	١٢٦٠٣,٨
٢٠٠٨	٩٥٣٤	١٠٠٩٣,٩	٢٩١٧٣,٦	١٢١٩٥,٧	٤٧٢٨,٣٧	٤٢٩٧,٥	١٤٢٤٠,٥	١٢٨٠٩,٤
٢٠٠٩	٩٧٩٨,٨	١٠٢٩٠,٨	١١٠٢٣,٤	١٢٢٦٨,٢	٤٨٩١,٣٢٦	٤٣٥٢,١	١٤١٧٧,٣	١٢٦١٧,٥

٢٠١٠	١٠١٠١,٦	١٠٥٤٣,٥	٢٢٥٦٠,٣	١٢٦٧٤,٢	٤٩٩٦,٣٣١	٤٣٧٤,٩	١٤٤٩٧	١٣١٢٤
٢٠١١	١٠٠٧١,٢	١٠٢١٨,٦	١٩٥٥٧,١	١٣٢٢٦,٩	٥١٠٠,١	٣٦١٦,٢	١٤٥٧٧,٢	١٣٤٨٧,٤
٢٠١٢	١٠٠٦٦,٩	١٠٥٣٤,٦	١٤٨٨٠	١٤٦٢٤	٥٤٣٥,٥٥٩	٣٦٠٩,١	١٥١٩٣,٦	١٣٧٦٧,٢
٢٠١٣	١٠٠٥٠,١	١٠٧٣٠,٩	١٢٨٩٦,٢	١٥١٢٣,٦	٥٥٣٠,٦	٣٦٦٣,٣	١٥٣٠٥,٥	١٤٠٣٣,٨
٢٠١٤	١٠٠٤٥,٨	١٠٩٠٩,٨	١٢٦٥٨,٦	١٤٣٦٤,٨	٥٦٢٣,٦	٣٦٥٢,٢	١٥٢٩٧	١٤٣٣١,٧
٢٠١٥	١٠٠٣٩,٧	١٠٩٧٨,٩	١١٤٨٥,٢	١٤٢٥٠,٦	٥٦٣٠,٢	٣٦٤٣,٧	١٥٤٤٩	١٤٦٠٢,٢

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية، ٢٠١٦.

٥- شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا - على غير المتوقع - ارتفاعات محدودة خلال إجمالي الفترة محل الدراسة، ويعتقد الباحث أن ذلك يعزى في جزء منه إلى التراجع المستمر في عدد السكان في سوريا ابتداءً من عام ٢٠١٠[١٥].

٦- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ابتداءً من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥، على الرغم من ارتفاعه المتتالي قبل تلك الفترة.

وبناءً على ما تقدم، يتبين أن هناك أيضًا ارتباطًا واضحًا بين درجة الاستقرار السياسي في الدول العربية موضع الدراسة من جانب، وإمكانية وصول مواطني تلك الدول إلى الغذاء خلال الفترة التي أخضعتها الدراسة للتحليل من جانب آخر.

ج- بعد الاستفادة من الغذاء Utilization

يُعنى بعد الاستفادة من الغذاء بوجود نظام غذائي متكامل، فبالإضافة للغذاء لا بد من وجود مياه نظيفة، ووجود صرف صحي محسن، ورعاية صحية مناسبة، بحيث يتمكن الأفراد في النهاية من إشباع كافة احتياجاتهم الفسيولوجية. وفي هذا الإطار، قدمت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) عددًا من المؤشرات لقياس ذلك الجانب؛ والتي تتمثل في كلٍّ من:

- نسبة من لديهم مياه صالحة للشرب من السكان.

(١٥) تراجع عدد السكان في سوريا وفقًا للتقديرات الرسمية من ٢٠٧٢٠٦٠٢ نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ١٨٥٠٢٤١٣ نسمة في عام ٢٠١٥. وللمزيد في هذا الشأن، انظر:
"World Development Indicators", *The World Bank*, https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

- نسبة من لديهم صرف صحي مناسب ومحسن من السكان.
- نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.
- نسبة البالغين الذين يعانون من نقص الوزن.

وفي سبيلها لدراسة بعد الاستفادة من الغذاء داخل الأقطار العربية موضع التحليل، تُقدم الدراسة على تحليل مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان داخل تلك الدول خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥) بالشكل الذي يضفي قدرًا من الوضوح على مدى توافر بيئة غذائية أو نظام غذائي متكامل داخل تلك الدول، لا ينتهي بتوفير الغذاء فقط، وإنما بالاستفادة منه أيضًا. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن تلك النسبة قد اتسمت بالارتفاع التدريجي في دول العالم مجتمعة خلال كامل الفترة موضع التحليل، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن ثبات تلك النسبة يعني تباطؤ أو توقف المشروعات التي تستهدف البنية التحتية بشكل عام، وتستهدف تحسين قطاع الصرف الصحي على وجه التحديد، وهو ما ظهر جليًّا في الأقطار العربية التي أخضعتها الدراسة للتحليل خلال الفترات التي تعرضت لها تلك الدول للاضطرابات السياسية، وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (٤):

١– اتسم مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان في مصر بالارتفاع المتوالي منذ بداية فترة الدراسة حتى عام ٢٠١٠، ومنذ ذاك التاريخ اتسمت هذه النسبة بالثبات حتى نهاية فترة الدراسة.

٢– استمر مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان في تونس في الزيادة خلال كامل الفترة موضع التحليل.

٣– اتسمت نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان في ليبيا بثبات نسبي خلال كامل الفترة محل الدراسة.

٤- استمر مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان في العراق في الزيادة منذ بداية الفترة حتى عام ٢٠١٣، قبل أن تتسم هذه النسبة بالثبات حتى نهاية الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (٤)

تطور مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٥)

	مصر	تونس	ليبيا	العراق	سوريا	اليمن	العالم
١٩٩٦	٧٩,٨	٧٨,٦	٩٦,٥	٧٢,٢	٨٦	٣٣,٢	٥٧
١٩٩٧	٨١	٧٩,٤	٩٦,٥	٧٣	٨٦,٧	٣٤,٧	٥٧,٤
١٩٩٨	٨٢,١	٨٠,٣	٩٦,٥	٧٣,٧	٨٧,٤	٣٦,٣	٥٧,٩
١٩٩٩	٨٣,٢	٨١,١	٩٦,٥	٧٤,٥	٨٨	٣٧,٨	٥٨,٣
٢٠٠٠	٨٤,٣	٨١,٩	٩٦,٥	٧٥,٣	٨٨,٦	٣٩,٤	٥٨,٨
٢٠٠١	٨٥,٥	٨٢,٧	٩٦,٥	٧٦,٢	٨٩,٣	٤١	٥٩,٣
٢٠٠٢	٨٦,٦	٨٣,٤	٩٦,٥	٧٦,٩	٨٩,٩	٤٢,٥	٥٩,٧
٢٠٠٣	٨٧,٧	٨٤,٢	٩٦,٥	٧٧,٧	٩٠,٥	٤٤,١	٦٠,٢
٢٠٠٤	٨٨,٨	٨٥	٩٦,٥	٧٨,٥	٩١,١	٤٥,٧	٦٠,٧
٢٠٠٥	٩٠	٨٥,٦	٩٦,٥	٧٩,٣	٩١,٧	٤٧,٣	٦١,٢
٢٠٠٦	٩١,١	٨٦,٣	٩٦,٥	٨٠,١	٩٢,٣	٤٨,٨	٦١,٧
٢٠٠٧	٩٢,٢	٨٧	٩٦,٥	٨٠,٩	٩٢,٩	٥٠,٤	٦٢,٢
٢٠٠٨	٩٣,٣	٨٧,٧	٩٦,٦	٨١,٧	٩٣,٥	٥٢	٦٢,٧
٢٠٠٩	٩٤,٤	٨٨,٣	٩٦,٦	٨٢,٥	٩٤	٥٢,٣	٦٣,١
٢٠١٠	٩٤,٧	٨٩	٩٦,٦	٨٣,٣	٩٤,٦	٥٢,٧	٦٣,٦
٢٠١١	٩٤,٧	٨٩,٦	٩٦,٦	٨٤	٩٥,٢	٥٣	٦٣,٩
٢٠١٢	٩٤,٧	٩٠,٣	٩٦,٦	٨٤,٨	٩٥,٧	٥٣,٣	٦٤,٤
٢٠١٣	٩٤,٧	٩٠,٩	٩٦,٦	٨٥,٦	٩٥,٧	٥٣,٣	٦٤,٩
٢٠١٤	٩٤,٧	٩١,٦	٩٦,٦	٨٥,٦	٩٥,٧	٥٣,٤	٦٥,٢
٢٠١٥	٩٤,٧	٩١,٧	٩٦,٦	٨٥,٦	٩٥,٧	٥٣,٥	٦٥,٧

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية، ٢٠١٦.

٥- اتسم مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان في سوريا بالثبات ابتداءً من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، على الرغم من الزيادات المتتالية التي شهدتها هذه النسبة قبل هذه الفترة.

٦- شهد مؤشر نسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان في اليمن ارتفاعًا ملحوظًا خلال كامل الفترة موضع التحليل، وعلى الرغم من ذلك فقد تناقص معدل الزيادة بشكل واضح ابتداءً من عام ٢٠١١ حتى نهاية الفترة.

واستنادًا إلى التحليل السابق، يتبين أن التزامن والارتباط فيما بين الاضطرابات السياسية التي ضربت المجتمعات العربية من جانب، وبعد الاستفادة من الغذاء من جانب آخر ظهرا في كلٍّ من مصر وسوريا واليمن، في حين لم تقدم البيانات الخاصة بكلٍّ من تونس والعراق وليبيا برهانًا على وجود ذاك الارتباط.

د- بعد ثبات واستقرار الإمدادت الغذائية Stability

كما ذكر آنفًا، يرتبط بعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بقدرة الفرد على الحصول على ما يكفيه من الغذاء في أي وقت شاء، دون أن يكون عرضة لاحتمالية فقدان فرصة حصوله على ذلك الغذاء كنتيجة لأي صدمات طارئة أو أحداث دورية، أما فيما يتعلق بمؤشرات قياسه فقد أبرزت منظمة الأغذية والزراعة في إحصاءاتها مجموعة من المقاييس، وفيما يلي تبيانها:

- الرقم القياسي لتقلبات أسعار الغذاء المحلي.
- نصيب الفرد من تقلبات الإنتاج الغذائي.
- نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات السلعية.
- الرقم القياسي لتقلب نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي.

وكما في أبعاد الأمن الغذائي الثلاثة السابقة، استقرت الدراسة على استخدام مؤشر نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء عند مقارنة تطور جانب ثبات واستقرار الأمن الغذائي داخل المجتمعات العربية محل الدراسة، باعتباره أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس

مدى تحقق ثبات واستقرار وصول أفراد المجتمع إلى الغذاء، ومن خلال بيانات الجدول الآتي يمكن استجلاء ما إذا كان ثمة ارتباط فيما بين الاستقرار السياسي في المجتمعات العربية محل الدراسة وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية، وهو ما يمكن تبيانه على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

تطور مؤشر نصيب الفرد من تقلبات الإنتاج الغذائي خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

	مصر	تونس	ليبيا	العراق	سوريا	اليمن	العالم
١٩٩٦	٣,٩	٦٠,١	٦,٩	١٣,٨	١٣	٢,٦	١,٩
١٩٩٧	٥,٦	٦١,٧	١١,٣	٩,٢	١٤,٧	٢,٦	٢,٦
١٩٩٨	٦	٦٤	١٢	٢	١٨,٨	٢,٤	٢,٤
١٩٩٩	٦,٣	٦١,٩	١٠,٣	٣,٦	٢٢,٨	١,٦	٢
٢٠٠٠	٤,٧	٦٠,٩	٥,١	٣,٥	٢٩,٩	١,٦	٢
٢٠٠١	٤,٤	٤٧,٥	٩	٤,١	٢٩,٨	٢,٢	١,٢
٢٠٠٢	٨,٢	٤٢,٣	١٤,٣	٦	٢٥,٦	٢,٥	١,٧
٢٠٠٣	٧,٥	٤٦,١	١٤,٧	٩,٨	٣٢,٨	٢	٢,٨
٢٠٠٤	٧,٤	٥٣,٩	١١,٦	١٢,٤	٢٩,٧	١,٩	٣
٢٠٠٥	٦,٥	٤٦	٤,٦	١٤,٤	٢٢,٤	١,٤	٢,٥
٢٠٠٦	٤	٤٧,٥	٤,٥	١٤,٢	٢١,٢	٢,١	١,٨
٢٠٠٧	٥,٧	٤١,١	٢,٤	١٣,٥	١٤,٧	١,٣	١,٩
٢٠٠٨	٧	٢٣,٤	٣,٥	٥,٤	١٩	١,٧	١,٦
٢٠٠٩	٩,٥	١٠,٨	٣,٤	٥,٤	٢٧,٧	٢	٢,٤
٢٠١٠	٨,٤	١١,٨	٣,٥	٤,٨	٢٧,٩	٢	٢,٣
٢٠١١	١١,٥	١٣,٤	٣,٩	٤,٧	٢٦,١	١,٤	٢,٣
٢٠١٢	١٣,٢	١٤,٢	٢	٧	٢٠,٥	٢,٢	٢
٢٠١٣	١٢,٧	١٥,٢	٢,٢	٧,٩	٢٣,٣	٢,٧	٢,٨
٢٠١٤	١٢,٦	١٥,٥	٢,٣	٨	٢٤	٢,٩	٢,٧
٢٠١٥	١١,٥	١٥,٩	٢,٥	٨,٢	٢٤,١	٢,٩	٢,٥

المصدر: إحصاءات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، ٢٠١٦.

١– شهد مؤشر نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء في مصر أعلى قيمة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٩، والفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩، وكذلك الفترة ٢٠١١/ ٢٠١٢، وهي الفترة التي شهدت أعلى قيم هذا المؤشر مقارنةً بباقي الفترة محل الدراسة.

٢– بلغ مؤشر نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء في تونس أعلى قيمة له خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨، وكذا الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٤، وأخيرًا الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥.

٣– مني نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء في ليبيا بأكثر قيمة ارتفاعًا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨، وكذلك الفترة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وأخيرًا الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥.

٤– شهد نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء في العراق أعلى قيمة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥، وارتفعت قيمته مرة أخرى خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.

٥– بلغ نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء في سوريا أعلى قيمة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠، وكذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥.

٦– ارتفع نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء في اليمن خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢، وكذا الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩، وأخيرًا خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.

ومما سبق تبيانه، يمكن الاستدلال على أن ثمة تزامن ما بين الاستقرار السياسي في المجتمعات العربية الستة موضع التحليل من جانب، وغالبية أبعاد الأمن الغذائي من جانب آخر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، وهو الأمر الذي يستوجب المزيد من التقصي من أجل التحقق من صحة العلاقة أو الارتباط فيما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في

المجتمعات المذكورة، أو حتى نفيها والانتهاء إلى أن ذاك التزامن يعد من قبيل الصدفة البحتة[١٦]. وبناءً على ذلك، تعمد الدراسة إلى تقديم نموذج اقتصادي قياسي مقترح لدراسة الأثر الكمي للاستقرار السياسي في الدول العربية محل الاختبار على الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة في مجتمعات هذه الدول خلال الفترة المذكورة آنفًا.

رابعًا: النموذج الاقتصادي القياسي المقترح للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في الدول موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

١- الدراسات التطبيقية السابقة

ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية التي حاولت الربط ما بين الاضطرابات السياسية والصراعات المجتمعية من جانب، والمتغيرات المعبرة عن النشاط الاقتصادي من جانب آخر؛ بعضٌ من تلك الدراسات صب جام تحليله على علاقة الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض الدول وحجم استثمارات القطاع الخاص بها، مثل كلٍّ من دراسة (Barro, 1991)، ودراسة (Rodrik, 1991)، ودراسة (Alesina and Perotti, 1996)[١٧]، في حين أقدمت دراسات أخرى على اختبار العلاقة بين الاضطرابات السياسية ومعدل التضخم داخل الدول التي تتعرض لتلك الاضطرابات، كدراسة (Aisen and Viega, 2008)[١٨]، بيد أن غالبية الدراسات التطبيقية التي تعاملت مع متغير الاستقرار السياسي عمدت إلى اختبار تأثيره على النمو الاقتصادي بشكلٍ عام، مثل دراسة (Alesina *et al*., 1996)، ودراسة (Jong-A-Pin, 2006)، ودراسة (Aisen and Viega, 2011)، ودراسة (Bernal-Verdugo *et al*., 2013)، ودراسة (Rani

(١٦) توفر الأشكال البيانية رقم (١/م) حتى (٦/م) توضيحًا وإثباتًا لما أوردته الدراسة من تحليل للعلاقة بين أبعاد الأمن الغذائي المختلفة ومؤشر الاستقرار السياسي داخل كل دولة عربية على حدة خلال كامل فترة الدراسة.

(١٧) انتهت الدراسات الثلاث المذكورة إلى أن الاضطرابات السياسية قد أسهمت في تخفيض حجم استثمارات القطاع الخاص داخل الدول التي تعرضت لتلك الاضطرابات. وللمزيد في هذا الشأن، انظر:

Robert J. Barro, "Economic Growth in a Cross-Section of Countries", *The Quarterly Journal of Economics* 106, no. 2 (1991): 407-443; Dani Rodrik, "Policy Uncertainty and Private Investment in Developing Countries", *Journal of Development Economics* 36, no. 2 (October 1991): 229-242; Alberto Alesina and Roberto Perotti, "Income Distribution, Political Instability, and Investment", *European Economic Review* 40, no. 6 (1996): 1203-1228.

(١٨) انتهت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية تربط بين عدم الاستقرار السياسي ومعدل التضخم. وللمزيد في هذا الشأن، انظر:

Ari Aisen and Francisco José Veiga, "Political Instability and Inflation Volatility", *Public Choice* 135 (2007): 207-223.

and Batool, 2016). وفيما يلي عرضٌ مقتضب لما توصلت إليه تلك الدراسات والأساليب الكمية التي اتبعتها:

أ- دراسة (Alesina *et al.*, 1996)[١٩]:

عمدت إلى اختبار العلاقة بين ضعف الاستقرار السياسي داخل الدول من جانب، والتي عبرت عنه من خلال معدل تغير الحكومات، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جانب آخر. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Square (GLS) على عينة مكونة من ١١٣ دولة خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠، انتهت الدراسة إلى أن الدول التي عانت من تغيرات مستمرة في حكوماتها اتسمت بانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بها.

ب- دراسة (Jong-A-Pin, 2006)[٢٠]:

حاولت هذه الدراسة قياس أثر الاضطرابات السياسية على النمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من ٩٨ دولة خلال الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠٠٣، وقد قامت هذه الدراسة بتقسيم الاضطرابات السياسية إلى أبعادٍ أربعة؛ وهي الاحتجاجات المدنية، والاعتداءات ذات الدوافع السياسية، والاضطرابات السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي القائم، بالإضافة إلى عدم استقرار أو استمرار النظم السياسية نفسها، وقد انتهت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن هناك علاقة عكسية قوية معنوية إحصائيًا فيما بين الاحتجاجات المدنية، وكذلك عدم استمرار النظم السياسية من جانب، والنمو الاقتصادي من جانب آخر، في حين لم يظهر أن ثمة علاقة بين الاعتداءات ذات الدوافع السياسية، أو الاضطرابات السياسية التي تحدث داخل النظم السياسية القائمة ومعدل النمو الاقتصادي في الدول التي أخضعتها تلك الدراسة للتحليل.

(١٩) Alberto Alesina *et al.*, "Political Instability and Economic Growth", *Journal of Economic Growth* 1, no. 2 (1996): 189-211.

(٢٠) Richard Jong-A-Pin, "On the Measurement of Political Instability and Its Impact on Economic Growth", *European Journal of Political Economy* 25, no. 1 (March 2009): 18-22.

ج- دراسة (Aisen and Viega, 2011)[٢١]:

استهدفت هذه الدراسة قياس الأثر الكمى للاضطرابات السياسية على النمو الاقتصادي لنحو ١٦٩ دولة من دول العالم خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٤، وباستخدام طريقة العزوم المعممة Generalized Method of Moments (GMM) انتهت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن زيادة الاضطرابات السياسية قد صاحبها انخفاض في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[٢٢]. أما فيما يتعلق بالقنوات التي انصرف من خلالها ذلك التأثير فتتمثل في تراكم رأس المال البشري والمادي، ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

د- دراسة (Bernal-Verdugo *et al.*, 2013)[٢٣]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الكمية بين الاضطرابات السياسية والاجتماعية من جانب، وحجم الناتج في الدول التي تعرضت لتلك الاضطرابات من جانب آخر. ومن خلال بيانات مقطعية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٠ لنحو ١٨٣ دولة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Square (OLS) انتهت الدراسة إلى أن للصراعات الاجتماعية تأثيرًا معنويًّا سالبًا في الأجل القصير على الناتج، وأن قوة ذلك التأثير قد تغيرت بتغير درجة عدم الاستقرار السياسي، كذلك أكدت هذه الدراسة على أن محاولات زيادة الناتج في أعقاب الاضطرابات الاجتماعية في الأجل المتوسط تتوقف على قدرة الدول التي شهدت تلك الاضطرابات على تنفيذ إصلاحات سياسية تتعلق بالحكم والمساءلة.

---

(٢١) Ari Aisen and Francisco José Veiga, How Does Political Instability Affect Economic Growth? IMF Working Paper 11/12 ([Washington, DC]: International Monetary Fund (IMF), 2011): 18-24, online e-book, www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2011/_wp1112.ashx

(٢٢) من الجدير بالذكر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات الدالة على الأمن الغذائي، وتحديدًا بعد قدرة أفراد المجتمع على الوصول إلى الغذاء.

(٢٣) Lorenzo E. Bernal-Verdugo, Davide Furceri and Dominique Guillaume, *The Dynamic Effect of Social and Political Instability on Output*: The Role of Reforms, Working Paper 13/91 ([Washington, DC]: International Monetary Fund (IMF), 2013): 5-14, online e-book, www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2013/_wp1391.ashx

هـ- دراسة (Rani and Batool, 2016)[٢٤]:

حاولت هذه الدراسة تحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في باكستان، وباستخدام بيانات سنوية تمتد من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٣، وباتباع نموذج الانحدار الذاتي للقيم المبطأة Auto Regressive Distributed Lagged (ARDL) توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للاضطرابات السياسية في باكستان على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير، بيد أن لها تأثيرًا معنويًّا سالبًا في الأجل الطويل.

٢- مصادر البيانات وفترة الدراسة

تغطي الدراسة بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠١٥، وهي الفترة التي شهدت حراكًا واضطرابات سياسية واضحة داخل الدول العربية الست التي أخضعتها الدراسة للاختبار. ومن جانبٍ آخر، تتنوع مصادر البيانات التي اعتمد الباحث عليها عند دراسته لأثر الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي في المجتمعات المذكورة، ويستند هذا التنوع إلى اختلاف طبيعة المتغيرات الاقتصادية والمالية والسياسية المستخدمة في الدراسة، وهو ما ينصرف إلى اختلاف مصادرها، فقد أمكن الحصول على البيانات الخاصة بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف من مؤشرات الحوكمة العالمية من قاعدة بيانات البنك الدولي. أما متغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والرقم القياسي لقيمة الصادرات، ومعدل البطالة، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فأمكن الحصول عليها من مؤشرات التنمية من قاعدة بيانات البنك الدولي. أما فيما يتعلق بمؤشرات نصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء، ونسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان، والرقم القياسي لإنتاج الغذاء؛ فقد أمكن الحصول عليها من إحصاءات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة.

(٢٤) Kulsoom Rani and Zakia Batool, "Impact of Political Instability and Foreign Direct Investmenton Economic Development in Pakistan", *Asian Economic and Financial Review* 6, no. 2 (2016): 83-89.

٣- النموذج المقترح

في إطار قياس الأثر الكمي للاستقرار السياسي على الأمن الغذائي داخل الأقطار العربية موضع الدراسة خلال الفترة الزمنية المختارة، عمدت الدراسة بدايةً إلى اختبار العلاقة السببية فيما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي مستعينة في ذلك باختبار Granger Causality Test، والذي يمكن تبيان نتائجه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)

العلاقة السببية بين أبعاد الأمن الغذائي ومؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية موضع الدراسة وفقًا لاختبار Granger Causality Test

	إتاحة الغذاء	إمكانية الوصول إلى الغذاء	الاستفادة من الغذاء	ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية
مصر	إتاحة الغذاء تسبب الاستقرار السياسي	إمكانية الوصول تسبب الاستقرار السياسي	الاستفادة من الغذاء تسبب الاستقرار السياسي	العلاقة السببية في الاتجاهين
العراق	إتاحة الغذاء تسبب الاستقرار السياسي	إمكانية الوصول تسبب الاستقرار السياسي		
ليبيا		إمكانية الوصول تسبب الاستقرار السياسي	الاستفادة من الغذاء تسبب الاستقرار السياسي	
سوريا		العلاقة السببية في الاتجاهين	الاستقرار السياسي يسبب الاستفادة من الغذاء	
تونس			الاستفادة من الغذاء تسبب الاستقرار السياسي	استقرار الإمدادات الغذائية تسبب الاستقرار السياسي

اليمن	إتاحة الغذاء تسبب الاستقرار السياسي	الاستقرار السياسي يسبب إمكانية الوصول	العلاقة السببية في الاتجاهين	

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

الخانات المظللة في الجدول تعني أن الاختبار لم يظهر علاقة سببية متبادلة بين بعد الأمن الغذائي ومؤشر الاستقرار السياسي في الدولة المذكورة.

ومن خلال الجدول السابق، يلاحظ أنه لم يكن ثمة اتفاق بين الدول العربية الست محل الاختبار فيما يتعلق بالعلاقة السببية فيما بين أبعاد الأمن الغذائي المختلفة ومؤشر الاستقرار السياسي. ولعل ذلك يرجع بشكل أساسي إلى اختلاف طبيعة الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها الدول محل الاختبار، وتباين دوافعها ومسبباتها، وكذا اختلاف طبيعة المجتمعات العربية محل الدراسة ذاتها وطريقة تفاعل تلك المجتمعات مع الاضطرابات السياسية التي ضربت مجتمعاتها.

وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة إلى أن نتائج الاختبار قد أوضحت أن ثلاثة مجتمعات فقط من الدول موضع الدراسة قد شهدت تأثيرًا لاستقرارها السياسي على أمنها الغذائي؛ ففي مصر شكلت الاضطرابات السياسية سببًا في عدم ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية، وفي سوريا واليمن تسببت في عدم إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع إليه أو الاستفادة منه. وعلى النقيض من ذلك، شهدت جميع الدول موضع الدراسة سير العلاقة السببية من الأمن الغذائي في اتجاه الاستقرار السياسي؛ فقد كان انعدام الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة أحد أسباب بعض الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها مصر. كما كان عدم توافر الغذاء وصعوبة وصول أفراد المجتمع إليه أحد أسباب بعض الاضطرابات السياسية في العراق. وفي ليبيا تسبب عدم إمكانية الوصول إلى الغذاء والاستفادة منه في انعدام الاستقرار السياسي هناك بشكلٍ ما. وفي سوريا كان لصعوبة وصول جميع أفراد المجتمع إلى الغذاء يد في الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها. كذلك الأمر بالنسبة لتونس فيما يتعلق ببعدَيْ الاستفادة من الغذاء وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية. وفي اليمن كان لعدم توافر الغذاء والاستفادة منه دور في الاضطرابات السياسية التي تعرض لها المجتمع اليمني.

ولاستكشاف حجم تلك العلاقة متبادلة التأثير فيما بين أبعاد الأمن الغذائي المختلفة والاستقرار السياسي داخل المجتمعات موضع الاختبار بشكل أكثر وضوحًا، لجأت الدراسة

$$Y_{tj} = \alpha_j + \sum_{i=1}^{m} \beta_{ij} Y_{t-i,j} + \sum_{i=1}^{m} \delta_{ij} X_{t-i,j} + \varepsilon_{tj}$$

إلى استخدام أسلوب الانحدار الذاتي للمتجهات Vector Auto-regression Model[٢٥] من أجل تقدير نموذج الانحدار الآتي:

حيث:

(*Ytj*) تشير إلى المتغير التابع خلال الفترة (t) للدولة (j)؛ حيث يعبر ذلك المتغير عن مؤشر الأمن الغذائي، وذلك في حال تقدير انحدار الأمن الغذائي على الاستقرار السياسي، وقد استخدمت الدراسة متغيرات الرقم القياسي لإنتاج الغذاء FPI، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP، ونصيب الفرد من تقلبات إنتاج الغذاء FPV، ونسبة من لديهم صرف صحي محسن من السكان SAN؛ وذلك من أجل قياس الأثر على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة. كما استخدم للإشارة إلى مؤشر الاستقرار السياسي POL، وذلك عند تقدير انحدار الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي.

(Xt-i,j) تعبر عن مجموعة المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج خلال الفترة (t-i) للدولة (j)، وتشمل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف عند تقدير معادلات الأمن الغذائي، وكذا مؤشرات الأمن الغذائي المختلفة عند تقدير معادلة الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية مثل الرقم القياسي لقيمة الصادرات EXP، ومعدل التضخم INF، ومعدل البطالة EMP، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشرINV.

(٢٥) نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات هو أحد النماذج القياسية المستخدمة لتقدير العلاقة الخطية التي تتضمن اعتمادًا متبادلًا فيما بين مجموعة من السلاسل الزمنية. وللمزيد في هذا الشأن، انظر:

Damodar N. Gujarati and Dawn C. Porter, *Basic Econometrics*, 5th ed., McGraw Hill Series (Singapore: McGraw-Hill Irwin, 2009): 773-799.

وفي هذا الإطار، استهلت الدراسة بقياس أثر الاستقرار السياسي على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة، ثم انتقلت إلى قياس أثر تلك الأبعاد على مؤشر الاستقرار السياسي في كل دولة من الدول موضع الاختبار على حدة؛ والجدول رقم (٧) يوضح نتائج نماذج الانحدار المقدرة:

جدول رقم (٧)

علاقة الأمن الغذائي بمؤشر الاستقرار السياسي باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للمتجهات (+)

		FPI	GDP	FPV	SAN	POL
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**FPI**					0.0025* 0.0074* 0.005* 0.00038* 0.0009* 0.00015*
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**GDP**					1.98* 7.25 2.72 0.00023* 2.47* 0.00011*
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**FPV**					-0.0107* -0.0127*** -0.003* -0.0036* -1.92* -0.005*

Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**SAN**					0.0045* 0.0055* 0.0272*** 0.0012* 6.25* 8.50*
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**POL**	1.92* 5.332 1.236** -0.835 3.298* -0.764	2.774* 480.7 -122.06 -39.716 -8.996 -84.80	-1.214* 0.072 -0.263 -0.502 -3.162* -0.0159***	0.344 0.274*** 0.014* 0.1923*** 0.551 3.101	
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**EXP**	0.037* 0.013* 0.0365* 0.0152** 0.0715** 0.0463*	0.617** 5.048 29.9 0.6066** 0.4866** 1.429**	-0.0138* -0.0428* -0.00355* -0.0095* -0.0768* -0.011*	0.008* 0.003* 0.0004* 0.0034* 0.0011* 0.0079*	0.0019* 0.002* 0.00017* 0.00051* 0.0015* 0.0012*
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**EMP**	-1.004** -1.33** 4.970 -0.363** -0.552** -0.3947**	-6.535 -23.42 -1188.03 -0.399** 2.986 -1.928	0.267** 0.028* 1.77*** 0.112** 0.2137** 0.037*	-0.254** -5.02** -0.043* -0.00414* -0.00018** -0.103**	-0.058* -0.03* -0.125* -0.0012* -0.0026* -0.0162*
Eq.1 Eq.2 Eq.3 Eq.4 Eq.5 Eq.6	**INF**	-0.014* -0.048* -0.126** -0.2139** -0.948 -0.0311**	-0.025** -0.104 233.3 0.169** 11.428 -1.557***	0.0018* 0.0162* 0.060** 0.0349* 1.943** 0.005*	-0.029* -0.0002* -0.00065* -0.0023* -0.0258** -0.0187**	-0.0004* -0.0003* -0.020* -0.0046* -0.0221* -0.00043*

Eq.1	INV	0.095**	1.789	-0.243**	0.0156**	0.0146*
Eq.2		-1.06	-28.395	-0.821**	0.1037**	0.019*
Eq.3		0.283**	173.18	-0.424**	0.0355*	0.0153*
Eq.4		-10.03	1.187	-1.506***	0.197**	0.102*
Eq.5		0.287**	0.1677	-0.112**	0.0109**	0.0033*
Eq.6		0.0154**	6.396	-0.133*	0.0313**	0.00096*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(+) النتائج المقابلة للمعادلات رقم (١) خاصة بحالة مصر، ورقم (٢) خاصة بحالة العراق، ورقم (٣) خاصة بحالة ليبيا، ورقم (٤) خاصة بحالة سوريا، ورقم (٥) خاصة بحالة تونس، ورقم (٦) خاصة بحالة اليمن.

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

وبإمعان النظر في نتائج نماذج الانحدار المبينة في الجدول السابق يمكن استخلاص عدد من النتائج، وبالإمكان إيجازها فيما يلي:

أ- فيما يتعلق بأثر أبعاد الأمن الغذائي المختلفة على مؤشر الاستقرار السياسي

- **بعد إتاحة الغذاء**

كشف نموذج الانحدار المقدر عن أن الاستقرار السياسي قد تأثر بإتاحة وتوافر الغذاء في كافة الدول العربية موضع الاختبار، وإن اختلفت درجة هذا التأثير فيما بينها، حيث ظهرت تلك العلاقة في أضعف صورها في اليمن؛ إذ إن تغيرًا قدره ١٪ في المؤشر الدال على إتاحة الغذاء قد أدى إلى تغير طردي في الاستقرار السياسي بمعدل ٠,٠٠٠١٥٪ فقط، تلاها في ذلك سوريا حيث أشارت معادلة الانحدار الخاصة بها إلى أن تغير قدره ١٪ في إتاحة الغذاء قد أدى إلى تغير طردي في استقرارها السياسي بنحو ٠,٠٠٠٣٨٪، ثم جاءت تونس التي كشفت نتائج معادلة الانحدار الخاصة بها عن أن تغيرًا قدره ١٪ في بعد إتاحة الغذاء قد أدى إلى تغير بنحو ٠,٠٠٠٩٪ في مؤشر استقرارها السياسي، تلاها في ذلك مصر ثم

العراق وأخيرًا ليبيا، حيث أوضحت معادلات الانحدار المقدرة الخاصة بهم أن تغير الرقم القياسي لإنتاج الغذاء بنحو ١٪ قد أدى إلى تغير طردي في مؤشر الاستقرار السياسي بنحو ٠,٠٠٢٥٪، و٠,٠٠٧٤٪، و٠,٠٠٥٪ على الترتيب.

- **بعد الوصول إلى الغذاء**

لم يثبت وفقًا لمعادلات الانحدار المقدرة أن ثمة تأثيرًا للمؤشر الدال على بعد الوصول إلى الغذاء في كلٍّ من العراق وليبيا. وعلى الجانب الآخر كشفت نتائج تلك المعادلات عن قوة ذلك التأثير في كلٍّ من مصر وتونس؛ حيث إن تغيرًا قدره ١٪ في بعد الوصول إلى الغذاء أدى إلى تغير بنحو ١,٩٨٪، و٢,٤٧٪ في مؤشر استقرارهما السياسي على التوالي. في حين وضح ضعف هذا التأثير في كلٍّ من سوريا واليمن؛ حيث ثبت أن تغيرًا قدره ١٪ في بعد الوصول إلى الغذاء أدى إلى تغير بنحو ٠,٠٠٠٢٣٪، و٠,٠٠٠١٪ في مؤشر استقرارهما السياسي على التوالي.

- **بعد الاستفادة من الغذاء**

على الرغم من معنوية تأثير المؤشر المستخدم للدلالة على بعد الاستفادة من الغذاء على مؤشر الاستقرار السياسي في كافة الدول العربية موضع الاختبار، فإن قوة ذلك التأثير لم تبدُ إلا في اليمن وتونس وليبيا؛ إذ أشارت معادلات الانحدار المقدرة إلى أن تغيرًا قدره ١٪ في المؤشر الدال على بعد الاستفادة من الغذاء قد أدى إلى تغير بنحو ٨,٥٪، و٦,٢٥٪، و٠,٠٢٧٪ في مؤشر استقرارها السياسي على التوالي.

- **بعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية**

كما في بعدي إتاحة الغذاء والاستفادة من الغذاء، أظهرت معادلات الانحدار المقدرة أن هناك تأثيرًا معنويًّا لبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية على مؤشر الاستقرار السياسي في جميع الدول العربية موضع الدراسة، وإن ظهر ذاك التأثير بشكلٍ أقوى في تونس، تلاها في ذلك العراق، وأخيرًا مصر؛ إذ إن تغيرًا قدره ١٪ في المؤشر الدال على ثبات واستقرار

الإمدادات الغذائية قد أدى إلى تغير في الاستقرار السياسي بمعدل ١,٩٢٪، و٠,٠١٢٪، و٠,٠١٪ داخل الدول المذكورة على التوالي.

ب- فيما يتعلق بأثر مؤشر الاستقرار السياسي على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة

على الجانب الآخر مما سبق، وفيما يتعلق بتأثير المؤشر الدال على الاستقرار السياسي على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة في الدول العربية محل الاختبار خلال الفترة موضع الدراسة، فقد تبين أن لمؤشر الاستقرار السياسي تأثيرًا «معنوي إحصائيًّا» على بعض أبعاد الأمن الغذائي في الدول العربية التي خضعت للتحليل، مع ملاحظة أن ذلك التأثير لم ينصرف إلى كافة أبعاد الأمن الغذائي داخل أي دولة من هذه الدول، وإن لم تخلُ نتائج أي دولة من الدول العربية التي خضعت للتحليل من تأثير لمؤشر الاستقرار السياسي على أحد أبعاد الأمن الغذائي بها على الأقل.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن نتائج معادلات الانحدار المقدرة قد أثبتت أن تأثير مؤشر الاستقرار السياسي على أبعاد الأمن الغذائي في مصر وتونس وليبيا، كان أكثر حدة من العراق وسوريا واليمن؛ إذ كشفت معادلات الانحدار المقدرة أن تغيرًا قدره ١٪ في مؤشر الاستقرار السياسي قد أدى إلى تغير قدره ١,٩٪، و٢,٧٧٪، و١,٢٪ في المؤشرات الدالة على إتاحة الغذاء والوصول إليه وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية في مصر على الترتيب. كذلك أثبتت نتائج المعادلات المقدرة أن تغيرًا قدره ١٪ في مؤشر الاستقرار السياسي قد أدى إلى تغير قدره ٣,٢٩٪، و٣,١٦٪ في المؤشر الدال على إتاحة الغذاء، وكذلك مؤشر ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية في تونس على الترتيب. وفي ليبيا، كشفت نتائج المعادلات المقدرة أن حدوث تغير قدره ١٪ في مؤشر استقرارها السياسي قد أدى إلى تغير قدره ١,٢٣٪، و٠,٠١٤٪ في المؤشر الدال على إتاحة الغذاء وكذلك مؤشر الاستفادة من الغذاء على الترتيب. وعلى النقيض من ذلك، لم يتبين أن للاستقرار السياسي تأثيرًا في كلٍّ من العراق وسوريا إلا على المؤشر الدال على بعد الاستفادة من الغذاء؛ إذ تبين أن تغيرًا قدره ١٪ في مؤشر الاستقرار السياسي الخاص بهما قد أدى إلى تغير قدره ٠,٢٧٪، و٠,١٩٪ في المؤشر الدال على بعد الاستفادة من الغذاء في الدولتين على الترتيب. أما في حالة اليمن

فقد أظهرت نتائج معادلة الانحدار المقدرة الخاصة بها وجود تأثير معنوي إحصائيًا لمؤشر الاستقرار السياسي على المؤشر الدال على بعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية؛ إذ إن تغيرًا قدره ١٪ في مؤشر استقرارها السياسي قد أدى إلى تغير قدره ٠,٠١٥٪ في بعد الأمن الغذائي المذكور.

ج- فيما يتعلق بأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية بالنموذج على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة

من جانب آخر، وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تضمنها نموذج الانحدار المقدر؛ فقد كشفت نتائج هذا النموذج عن وجود تأثير معنوي إحصائيًا لمتغير عوائد الصادرات على كافة المؤشرات الدالة على الأمن الغذائي داخل كلٍّ من مصر وسوريا وتونس واليمن؛ حيث تبين بالنظر إلى النتائج التي أوردتها المعادلات المقدرة أن تغيرًا قدره ١٪ في عوائد الصادرات قد أحدث تغيرًا في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الوصول إليه وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت نحو ٠,٠٣٧٪، و٠,٦٢٪، و٠,٠٠٨٪، و٠,٠١٪ في مصر على التوالي، وبمعدلات بلغت ٠,٠١٥٪، و٠,٦٪، و٠,٠٠٣٪، و٠,٠٠٩٪ في سوريا على التوالي، وكذا بمعدلات بلغت ٠,٠٧٪، و٠,٤٨٪، و٠,٠٠١٪، و٠,٠٧٪ في تونس على التوالي، وأخيرًا بمعدلات بلغت ٠,٠٤٦٪، و١,٤٪، و٠,٠٠٧٪، و٠,٠١٪ في اليمن بذات الترتيب السابق. وعلى الجانب الآخر، أشارت نتائج النموذج المقدر إلى أن تأثير عوائد الصادرات في كلٍّ من العراق وليبيا انصرف إلى بعد إتاحة الغذاء وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية فقط؛ إذ أظهرت النتائج أن تغيرًا قدره ١٪ في عوائد الصادرات قد أحدث تغيرًا في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت نحو ٠,٠١٣٪، و٠,٠٠٣٪، و٠,٠٠٤٪ في العراق على التوالي، وبمعدلات بلغت ٠,٠٣٦٪، و٠,٠٠٠٤٪، و٠,٠٠٤٪ في ليبيا على التوالي.

وبالانتقال إلى متغير معدل البطالة، فقد أظهرت معادلات الانحدار المقدرة أن للبطالة تأثيرًا قويًّا «معنوي إحصائيًّا» على أبعاد الأمن الغذائي كافة في كلٍّ من مصر وسوريا؛ إذ

كشفت النتائج عن أن تغيرًا قدره ١٪ في معدل البطالة قد أدى إلى تغير في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الوصول إليه وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمـدادات الغذائية بمعدلات بلغت نحو ١,٠٠٤٪، و٦,٥٪، و٠,٢٥٪، و٠,٢٦٪ في مصر على التوالي، كما أدى إلى تغير في ذات المؤشرات في سوريا بمعدلات بلغت ٠,٣٦٪، و٠,٣٩٪، و٠,٠٠٤٪، و٠,١١٪ بذات الترتيب السابق. كذلك، فقد انصرف تأثير متغير البطالة على أبعاد إتاحة الغذاء والاستفادة منه وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية في كلٍّ من العراق وتونس واليمن؛ حيث تبين من خلال نتائج المعادلات المقدرة أن تغيرًا قدره ١٪ في معدل البطالة قد أدى إلى تغير في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت ١,٣٣٪، و٥,٠٢٪،و٠,٠٢٨٪ في العراق على التوالي، أيضًا فقد أدى إلى تغير ذات المؤشرات السابقة في تونس بمعدلات بلغت ٠,٥٥٪، و٠,٠٠٠٢٪، و٠,٢١٪ بذات الترتيب السابق تبيانه، كذلك تسبب في تغير نفس المؤشرات السابقة التبيان في اليمن بمعدلات بلغت ٠,٣٩٪، و٠,١٠٣٪، و٠,٠٤٪ بذات الترتيب السابق. وأخيرًا، أشارت النتائج إلى انصراف تأثير معدل البطالة في ليبيا إلى المؤشرات الدالة على بعدي الاستفادة من الغذاء وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية فقط؛ إذ أن تغير معدل البطالة بنحو ١٪ قد أدى إلى تغير مؤشري الاستفادة من الغذاء وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بنحو ٠,٠٤٣٪، و١,٧٧٪ على الترتيب.

أما فيما يتعلق بالمؤشر الدال على معدل التضخم، فقد كشفت نتائج معادلات الانحدار المقدرة أن للتضخم تأثيرًا «معنوي إحصائيًّا» على كافة أبعاد الأمن الغذائي في كلٍّ من مصر وسوريا واليمن؛ حيث أظهرت النتائج أن تغيرًا بنحو ١٪ في معدل التضخم قد أدى إلى تغير في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الوصول إليه وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت نحو ٠,٠١٤٪، و٠,٠٢٥٪، و٠,٠٢٩٪، و٠,٠٠١٨٪ في مصر على التوالي، كذلك فقد أدى إلى تغير في ذات المؤشرات في سوريا بمعدلات بلغت ٠,٢١٪، و٠,١٦٪، و٠,٠٠٢٣٪، و٠,٠٣٥٪ بذات الترتيب السابق،

كما أحدث تغيرًا في ذات المؤشرات في اليمن بمعدلات بلغت نحو ٠,٠٣٪، و١,٥٥٪، و٠,٠١٨٪، و٠,٠٠٥٪ بنفس الترتيب السابق. كذلك فقد انصرف تأثير متغير معدل التضخم على أبعاد إتاحة الغذاء والاستفادة منه وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية في كلٍّ من العراق وليبيا؛ حيث أظهرت نتائج معادلات الانحدار المقدرة أن تغيرًا قدره ١٪ في معدل التضخم قد أحدث تغيرًا في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت ٠,٠٤٨٪، و٠,٠٠٠٢٪، و٠,٠١٦٪ في العراق على التوالي، أيضًا فقد أدى إلى تغير ذات المؤشرات السابقة في ليبيا بمعدلات بلغت ٠,١٣٪، و٠,٠٠٠٦٪، و٠,٠٦٪ بذات الترتيب السابق تبيانه. وإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج انصراف تأثير معدل التضخم في تونس إلى المؤشرات الدالة على بعدي الاستفادة من الغذاء وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية فقط؛ حيث إن تغير معدل التضخم بنحو ١٪ قد أدى إلى تغير مؤشري الاستفادة من الغذاء وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدل بلغ ٠,٠٢٦٪، و١,٩٪ على الترتيب.

وأخيرًا، وفيما يختص بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة في الدول العربية محل الدراسة؛ فقد أوضحت نتائج معادلات الانحدار المقدرة أن لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا «معنوي إحصائيًّا» على ثلاثة أبعاد فقط من أبعاد الأمن الغذائي في كلٍّ من مصر وليبيا وتونس واليمن، وهي بعد إتاحة الغذاء وبعد الاستفادة منه، وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية؛ حيث أظهرت النتائج أن تغيرًا قدره ١٪ في متغير الاستثمار الأجنبى المباشر قد أدى إلى تغير في المؤشرات الدالة على بعد إتاحة الغذاء وبعد الاستفادة منه وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت ٠,٠٩٪، و٠,٠١٥٪، و٠,٢٤٪ في مصر على التوالي، وبمعدلات بلغت ٠,٢٨٪، و٠,٠٣٥٪، و٠,٤٢٪ في ليبيا بذات الترتيب السابق، وبمعدلات بلغت نحو ٠,٢٩٪، و٠,٠١٪، و٠,١١٪ في تونس بذات الترتيب الذي سبق، وبمعدلات بلغت نحو ٠,٠١٥٪، و٠,٠٣٪، و٠,١٣٪ في اليمن بنفس الترتيب السابق. كما انصرف تأثير متغير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعدي الاستفادة من الغذاء وثبات واستقرار الإمدادات الغذائية في كلٍّ من العراق وسوريا؛ حيث

كشفت نتائج المعادلات المقدرة أن تغيرًا قدره ١٪ في الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى إلى تغير في المؤشرات الدالة على بعد الاستفادة من الغذاء وبعد ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية بمعدلات بلغت ٠,١٪، و٠,٨٢٪ في العراق على التوالي، أيضًا فقد أدى إلى تغير ذات المؤشرات السابقة في سوريا بمعدلات بلغت ٠,١٩٪، و١,٥٪ بذات الترتيب السابق تبيانه.

خامسًا: النتائج والتوصيات

في أعقاب الانتهاء من الشقين التحليلي والكمي لقياس العلاقة بين الأمن الغذائي والاستقرار السياسي في عدد من المجتمعات العربية، توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج والتوصيات المبنية عليها، وفيما يلي استعراضها تباعًا:

نتائج الدراسة

تبين من خلال اختبار العلاقة السببية Granger Causality Test أن هناك تأثيرًا متبادلًا فيما بين مؤشر الاستقرار السياسي من جانب، والمؤشرات المختلفة للأمن الغذائي من جانب آخر، وإن اختلفت قوة واتجاه ذلك التأثير من دولة إلى أخرى، ومن بعدٍ إلى آخر من أبعاد الأمن الغذائي خلال الفترة موضع الدراسة؛ ففي حين أشارت الدراسة إلى أن ثلاثة مجتمعات فقط من الدول موضع الدراسة قد شهدت تأثيرًا لاستقرارها السياسي على أمنها الغذائي؛ وهي مصر التي شكلت الاضطرابات السياسية بها سببًا في عدم ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية، وكذلك سوريا واليمن واللذان تسببت الاضطرابات السياسية بهما في عدم إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع إلى الغذاء أو الاستفادة منه. وعلى الجانب الآخر، شهدت جميع المجتمعات العربية موضع الدراسة تأثيرًا واضحًا لبعض جوانب وأبعاد الأمن الغذائي بها على استقرارها السياسي، وإن كان هذا التأثير من الضعف بمكان بحيث لا يقوى منفردًا على إحداث اضطرابات سياسية واضحة في الدول العربية التي خضعت للدراسة. وبالتالي يمكن القول بأن الأمن الغذائي بهذا الشكل يفسر – ولكن بجزءٍ ضئيل منه – الاضطرابات وأحداث العنف التي ضربت هذه المجتمعات خلال إجمالي الفترة محل الدراسة.

على الرغم من المعنوية الإحصائية لعلاقة الانحدار المقدرة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، فيما بين مؤشر الاستقرار السياسي في مختلف الدول العربية موضع الدراسة وأبعاد الأمن الغذائي المختلفة خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)، وهو ما يتفق مع نتائج اختبار العلاقة السببية؛ فإن الدراسة قد أوضحت أن التأثير الموجب للأمن الغذائي على الاستقرار السياسي – على الرغم من أنه الأكثر معنوية بمستوى معنوية يصل في معظم النتائج إلى ١٪ – أضعف من تأثير الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي داخل المجتمعات المذكورة آنفًا؛ إذ أثبتت نتائج النموذج المقدر أن لإتاحة وتوافر الغذاء تأثيرًا ضعيفًا جدًّا «معنوي إحصائيًّا» على الاستقرار السياسي في كل الدول موضع الدراسة، في حين كان لإمكانية وصول السكان إلى الغذاء تأثير قوي «معنوي إحصائيًّا» في كلٍّ من مصر وتونس، وتأثير ضعيف في كلٍّ من سوريا واليمن، أما في العراق وليبيا فقد كان التأثير غير معنوي إحصائيًّا. كذلك كان لثبات واستقرار الإمدادات الغذائية أثر معنوي إحصائيًّا في كل المجتمعات موضع الدراسة، ومن القوة بمكان وبخاصة في حالة تونس ومصر والعراق. وأخيرًا، أثبتت النتائج أيضًا معنوية تأثير الاستفادة من الغذاء على الاستقرار السياسي داخل الدول محل الاختبار، وذلك على الرغم من ضعف هذا التأثير فيما عدا حالتي تونس واليمن. وعلى الجانب الآخر، أوضحت نتائج الانحدار المقدرة أن للاستقرار السياسي تأثيرًا قويًّا «معنوي إحصائيًّا» على إتاحة الغذاء في كلٍّ من مصر وتونس وليبيا، وأن له ذات التأثير على إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع إلى الغذاء في مصر، أما الأثر على ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية فقد تباين ما بين تأثير معنوي إحصائيًّا قوي في كلٍّ من مصر وتونس، وضعيف في اليمن، وأخيرًا تبين أن للاستقرار السياسي تأثيرًا معنويًّا متوسطًا على الاستفادة من الغذاء في كلٍّ من العراق وليبيا وسوريا.

فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة في الدول العربية محل الدراسة، فقد أوضحت نتائج نماذج الانحدار المقدرة معنوية تأثير كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة، وإن أظهر متغير البطالة تأثيرًا أقوى على معظم أبعاد الأمن الغذائي؛ حيث ظهر التأثير المعنوي العكسي للبطالة بصورة أكبر في كلٍّ من مصر وتونس والعراق وسوريا واليمن خلال الفترة موضع الدراسة، تلاه في ذلك

مؤشر عوائد الصادرات، إذ عادة ما يستخدم جزء من تلك العوائد لاستيراد وتوفير المواد الغذائية؛ حيث ظهرت العلاقة المعنوية الطردية بصورةٍ واضحة في كافة الدول العربية موضع التحليل، ثم معدل التضخم الذي أظهر تأثيرًا عكسيًّا «معنوي إحصائيًّا» في كلٍّ من مصر وسوريا والعراق وليبيا واليمن، وأخيرًا، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي أوضحت النتائج علاقته الطردية الضعيفة بأبعاد الأمن الغذائي في كلٍّ من مصر وتونس وليبيا واليمن.

توصيات الدراسة

التأثير الواضح للاستقرار السياسي على إتاحة الغذاء وقدرة السكان على الوصول إليه داخل المجتمعات العربية، يستلزم أن تعمل كافة المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية داخل الدول العربية، على نشر الوعي لدى مواطنيها للحفاظ على استقرار مجتمعاتهم، والارتباط المباشر لذلك الاستقرار بقدرتهم على الحصول على ما يكفيهم من الغذاء، وأن أي اضطرابات لن تؤدي بأي حالٍ من الأحوال إلى تحقيق أمنهم الغذائي.

إن ارتباط الأمن الغذائي داخل الدول العربية محل الدراسة بمعدل البطالة بها بعلاقة عكسية، هو مؤشر إيجابي على أن استغلال الطاقات البشرية المتاحة لدى هذه الدول يعد أحد أهم وسائل تحقيق أمنها الغذائي، وهو ما يلقي عليها بمسئولية جسيمة فيما يتعلق بكيفية استغلال تلك الموارد البشرية المعطلة.

إن ارتباط تحقيق الأمن الغذائي في المجتمعات العربية موضع الاختبار بعائد الصادرات المتحقق، وهو في جانب كبير منه عائد ريعيّ وفقًا لهيكل صادرات تلك المجتمعات، يتطلب أن تعي تلك المجتمعات أن مستقبل أمنها الغذائي قد يتعرض لتقلباتٍ حادة؛ لذا عليها أن تشرع في انتهاج سياسات اقتصادية تستهدف تنمية قطاعاتها الإنتاجية وبخاصة قطاعا الزراعة والصناعة.

إن تحقيق الأمن الغذائي في كل مجتمع عربي على حدة إنما هو أمن قومي للمجتمعات العربية كافة. وعلى ذلك، فمن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون العربي، وبخاصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، كالإنتاج

الزراعي ووسائل النقل والمواصلات والبنية التحتية، وكذلك تعزيز التعاون فيما يتعلق بمكافحة أعمال العنف والإرهاب.

قائمة المراجع

١- Aisen, Ari, and Francisco José Veiga. *How Does Political Instability Affect Economic Growth?* IMF Working Paper 11/12. [Washington, DC]: International Monetary Fund (IMF), 2011. Online e-book.
www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2011/_wp1112.ashx

[تاريخ الدخول على الموقع: ٤ ديسمبر ٢٠١٧]

٢- Aisen, Ari, and Francisco José Veiga. "Political Instability and Inflation Volatility". *Public Choice* 135 (2007): 207-223.

٣- Alarcon, Diane, *et al. Global Food Security Index 2013: An Annual Measure of the State of Global Food Security*. The Economist Intelligence Unit, 2013. Online e-book.
http://foodsecurityindex.eiu.com/Home/DownloadResource?fileName=EIU%20Global%20Food%20Security%20Index%20-%202013%20Findings%20%26%20Methodology.pdf

[تاريخ الدخول على الموقع: ٤ ديسمبر ٢٠١٧]

٤- Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. "Income Distribution, Political Instability, and Investment". *European Economic Review* 40, no. 6 (1996): 1203-1228.

٥- Alesina, Alberto, *et al*. "Political Instability and Economic Growth". *Journal of Economic Growth* 1, no. 2 (1996): 189-211.

٦- Barro, Robert J. "Economic Growth in a Cross-Section of Countries". *The Quarterly Journal of Economics* 106, no. 2 (1991): 407-443.

٧- Bernal-Verdugo, Lorenzo E., Davide Furceri, and Dominique Guillaume. *The Dynamic Effect of Social and Political Instability on Output: The Role of Reforms.* Working Paper 13/91. [Washington, DC]: International Monetary Fund (IMF), 2013. Online e-book.
www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2013/_wp1391.ashx

[تاريخ الدخول على الموقع: ٤ ديسمبر ٢٠١٧]

٨- Dani Rodrik. "Policy Uncertainty and Private Investment in Developing Countries". *Journal of Development Economics* 36, no. 2 (October 1991): 229-242.

٩- Ganapathy, Sujatha, *et al*. *A Framework for Understanding Food Insecurity: An Anti-Hunger Approach; A Food Systems Approach.* Berkely, CA: University of California. College of Natural Resources. The Center for Weight and Health, 2005. Online e-book.
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.469.1074&rep=rep1&type=pdf

[تاريخ الدخول على الموقع: ٤ ديسمبر ٢٠١٧]

١٠- Gujarati, Damodar N., and Dawn C. Porter. *Basic Econometrics*. 5th ed. McGraw Hill Series. Singapore: McGraw-Hill Irwin, 2009.

١١- Jong-A-Pin, Richard. "On the Measurement of Political Instability and Its Impact on Economic Growth". *European Journal of Political Economy* 25, no. 1 (March 2009): 15-29.

١٢- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. *Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2008*. Policy Research Working Paper 4978. [Washington, DC]: The World Bank. Development Research Group. Macroeconomics and Growth Team, 2009. Online e-book.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4170/WPS4978.pdf

[تاريخ الدخول على الموقع: ٤ ديسمبر ٢٠١٧]

١٣- Koc, Mustafa, and Kenneth A. Dahlberg. "The Restructuring of Food Systems: Trends, Research, and Policy Issues". *Agriculture and Human Values* 16, no. 2 (June 1999): 109-116.

١٤- Maxwell, Simon, and Timothy R. Frankenberger. *Household Food Security: Concepts, Indicators, Measurements: A Technical Review.* New York: UNICEF; Italy: IFAD, 1992.

١٥- Mckeown, David. *Food Security: Implication for the Early Years: Background Paper.* Toronto, ON: Toronto Public Health, 2006.

١٦- Meade, Birgit, and Stacey Rosen. International Food Security Assessment: 2013-2023. GFA 24. [Washington, DC]: United States Department of Agriculture (USDA). Economic Research Service, 2013. Online e-book.
www.ers.usda.gov/webdocs/publications/37256/38084_gfa-24a.pdf?v=41613
[تاريخ الدخول على الموقع: ٤ ديسمبر ٢٠١٧]

١٧- Power, Elainem M., Judy D. Sheeshkaa, and Anne Louise Heron. "Canadian Dietitians" Understanding of Food Security". *Journal of Nutrition Education* 30, no. 1 (1998): 45-49.

١٨- Rani, Kulsoom, and Zakia Batool, "Impact of Political Instability and Foreign Direct Investment on Economic Development in Pakistan". *Asian Economic and Financial Review* 6, no. 2 (2016): 83-89.

١٩- Upton, Joanna B., Jennifer Denno Cissé, and Christopher B. Barrett. "Food Security as Resilience: Reconciling Definition and Measurement". *Agricultural Economics* 47, no. S1 (November 2016): 135-147.

ملاحق الدراسة

جدول رقم (١/ م)

تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب أحداث العنف والإرهاب داخل المجتمعات العربية خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

	مصر	تونس	ليبيا	العراق	سوريا	اليمن
١٩٩٦	٠,٥٨ –	٠,١٦	١,٠٧ –	١,٨٥ –	٠,٤١ –	١,٣٩ –
١٩٩٧	٠,٤ –	٠,١٨	١ –	١,٨٠ –	٠,٤٠ –	١,٣٠ –
١٩٩٨	٠,٠٦ –	٠,٢	٠,٩١ –	١,٦٠ –	٠,١٢ –	١,٢٧ –
١٩٩٩	٠,٠٤ –	٠,٢٢	٠,٧ –	١,٧٠ –	٠,٢٠ –	١,٢٥ –
٢٠٠٠	٠,٠١ –	٠,٢٨	٠,٣٩ –	١,٧٨ –	٠,٢٥ –	١,٢٤ –
٢٠٠١	٠,٤٦ –	٠,١	٠,٢٠ –	١,٦٠ –	٠,٢٢	١,٣٠ –
٢٠٠٢	٠,٤٦ –	٠,٠٧	٠,١٦ –	١,٦٥ –	٠,٢١	١,٤٠ –
٢٠٠٣	٠,٦٦ –	٠,٣١	٠,٠٨	٢,٤٣ –	٠,٠٤	١,٥١ –
٢٠٠٤	٠,٧٨ –	٠,١٤	٠,٣٤	٣,١٨ –	٠,٣١ –	١,٨٥ –
٢٠٠٥	٠,٦٥ –	٠,٠٥	٠,٤٤	٢,٧٢ –	٠,٤٨ –	١,٤٢ –
٢٠٠٦	٠,٨٧ –	٠,٢٤	٠,٣٥	٢,٨٣ –	٠,٢٨ –	١,٣٥ –
٢٠٠٧	٠,٥٩ –	٠,١٩	٠,٧٣	٢,٧٩ –	٠,٣٠ –	١,٥٦ –
٢٠٠٨	٠,٥٢ –	٠,١٢	٠,٨١	٢,٤٨ –	٠,٣٠ –	١,٩٩ –
٢٠٠٩	٠,٦٢ –	٠,٠٦	٠,٨١	٢,١٩ –	٠,٤٩ –	٢,٣٢ –
٢٠١٠	٠,٩١ –	٠,٠٤ –	٠,٠٣ –	٢,٢٦ –	٠,٨١ –	٢,٤٢ –
٢٠١١	١,٤٥ –	٠,٣٧ –	١,٢٩ –	١,٨٤ –	٢,٠١ –	٢,٤٢ –
٢٠١٢	١,٤٦ –	٠,٧٤ –	١,٥٤ –	١,٩٣ –	٢,٦٩ –	٢,٤١ –
٢٠١٣	١,٦٥ –	٠,٩٣ –	١,٨١ –	٢,٠٢ –	٢,٦٨ –	٢,٣٥ –
٢٠١٤	١,٥٨ –	٠,٩٣ –	٢,٣٢ –	٢,٤٧ –	٢,٧٦ –	٢,٥٣ –
٢٠١٥	١,٥٨ –	٠,٨ –	٢,٤٠ –	٢,٤٩ –	٢,٨١ –	٢,٥٣ –

المصدر، انظر:
"World Development Indicators", *The World Bank*,
https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

جدول رقم (٢/ م)

نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات

	Dependent Variables					
Independent Variables		FPI	GDP	FPV	SAN	POL
	FPI					0.0025*
	GDP					1.98*
	FPV					-0.0107*
	SAN					0.0045*
	POL	1.92*	2.774*	1.214*	0.344	
	EXP	0.037*	0.617**	-0.0138*	0.008*	0.0019*
	EMP	-1.004**	-6.535	0.267**	-0.254**	-0.058*
	INF	-0.014*	-0.025**	0.0018*	-0.029*	-0.0004*
	INV	0.095**	1.789	-0.243**	0.0156**	0.0146*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

جدول رقم (٣/ م)

نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات

		Dependent Variables				
Independent Variables		**FPI**	**GDP**	**FPV**	**SAN**	**POL**
	FPI					0.0074*
	GDP					7.25
	FPV					-0.0127***
	SAN					0.0055*
	POL	5.332	480.7	0.072	0.274***	
	EXP	0.013*	5.048	-0.0428*	0.003*	0.002*
	EMP	-1.33**	-23.42	0.028*	-5.02**	-0.03*
	INF	-0.048*	-0.104	0.0162*	-0.0002*	-0.0003*
	INV	-1.06	-28.395	-0.821**	0.1037**	0.019*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

جدول رقم (٤/ م)

نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات

	Dependent Variables					
Independent Variables		FPI	GDP	FPV	SAN	POL
	FPI					0.005*
	GDP					2.72
	FPV					-0.003*
	SAN					0.0272***
	POL	1.236**	-122.06	-0.263	0.014*	
	EXP	0.0365*	29.9	-0.00355*	0.0004*	0.00017*
	EMP	4.970	-1188.03	1.77***	-0.043*	-0.125*
	INF	-0.126**	233.3	0.060**	-0.00065*	-0.020*
	INV	0.283**	173.18	-0.424**	0.0355*	0.0153*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

جدول رقم (٥/ م)

نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في سوريا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات

		Dependent Variables				
Independent Variables		**FPI**	**GDP**	**FPV**	**SAN**	**POL**
	FPI					0.00038*
	GDP					0.00023*
	FPV					-0.0036*
	SAN					0.0012*
	POL	-0.835	-39.716	-0.502	0.1923***	
	EXP	0.0152**	0.6066**	-0.0095*	0.0034*	0.00051*
	EMP	-0.363**	-0.399**	0.112**	-0.00414*	-0.0012*
	INF	-0.2139**	0.169**	0.0349*	-0.0023*	-0.0046*
	INV	-10.03	1.187	-1.506***	0.197**	0.102*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

جدول رقم (٦/ م)

نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في تونس باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات

		Dependent Variables				
Independent Variables		**FPI**	**GDP**	**FPV**	**SAN**	**POL**
	FPI					0.0009*
	GDP					2.47*
	FPV					-1.92*
	SAN					6.25*
	POL	3.298*	-8.996	-3.162*	0.551	
	EXP	0.0715**	0.4866**	-0.0768*	0.0011*	0.0015*
	EMP	-0.552**	2.986	0.2137**	-0.00018**	-0.0026*
	INF	-0.948	11.428	1.943**	-0.0258**	-0.0221*
	INV	0.287**	0.1677	-0.112**	0.0109**	0.0033*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

جدول رقم (٧/ م)

نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في اليمن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات

		Dependent Variables				
Independent Variables		**FPI**	**GDP**	**FPV**	**SAN**	POL
	FPI					0.00015*
	GDP					0.00011*
	FPV					-0.005*
	SAN					8.50*
	POL	-0.764	-84.80	0.0159***	3.101	
	EXP	0.0463*	1.429**	-0.011*	0.0079*	0.0012*
	EMP	-0.3947**	-1.928	0.037*	-0.103**	-0.0162*
	INF	-0.0311**	-1.557***	0.005*	-0.0187**	-0.00043*
	INV	0.0154**	6.396	-0.133*	0.0313**	0.00096*

المصدر: من تنفيذ الباحث باستخدام تطبيق (E-views 9.5).

(*) معنوي عند مستوى معنوية (١٪)، (**) معنوي عند مستوى معنوية (٥٪)، (***) معنوي عند مستوى معنوية (١٠٪).

شكل رقم (١/م)

تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

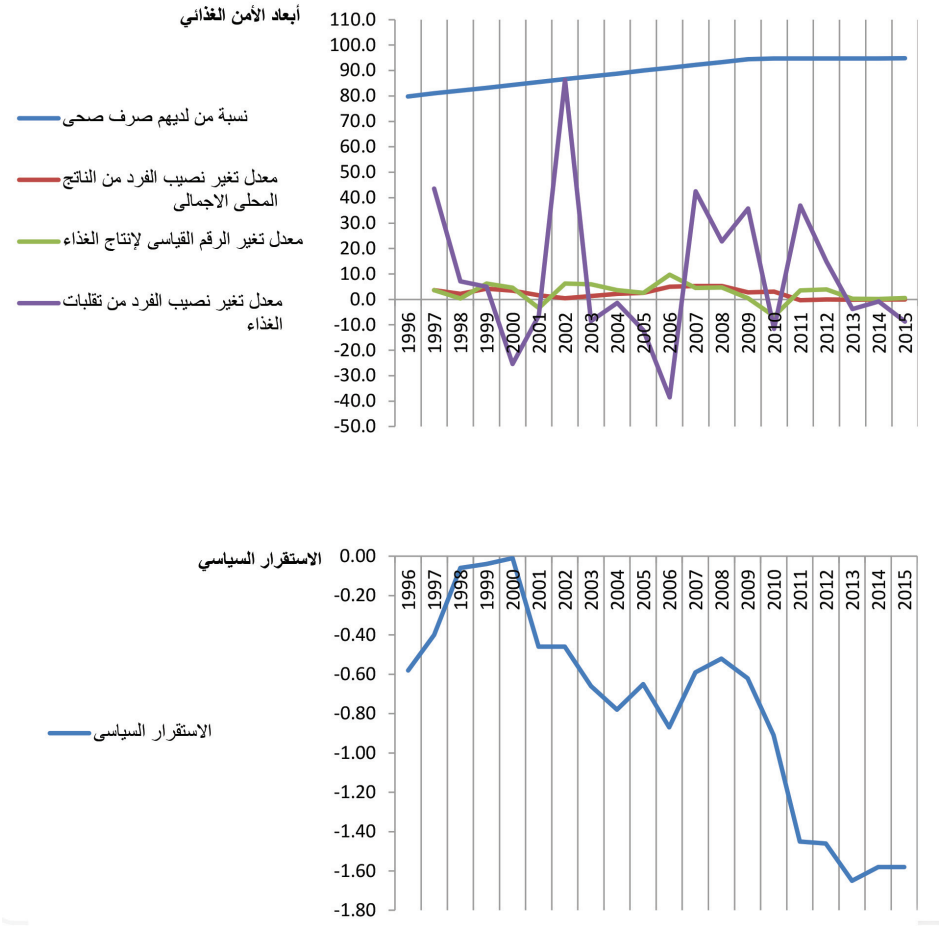

المصدر: من تنفيذ الباحث بالاستعانة ببيانات الجداول رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(١/م).

شكل رقم (٢/م)

تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في تونس خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

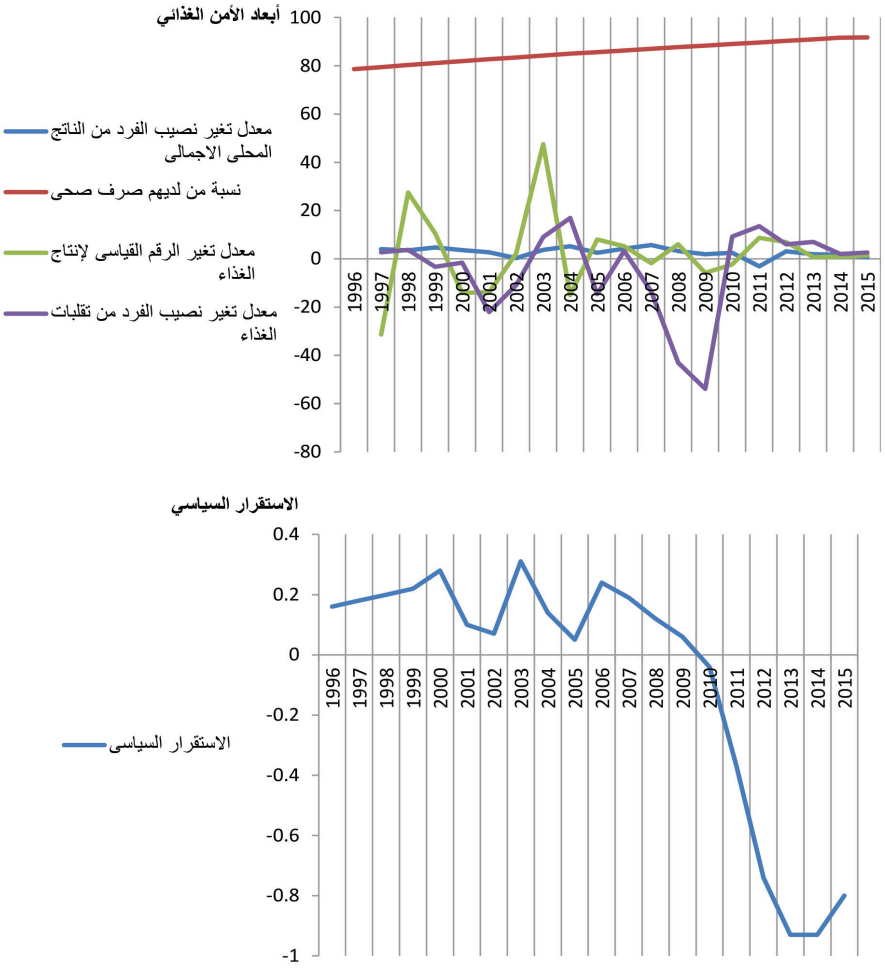

المصدر: من تنفيذ الباحث بالاستعانة ببيانات الجداول رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(١/م).

شكل رقم (٣/م)

تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

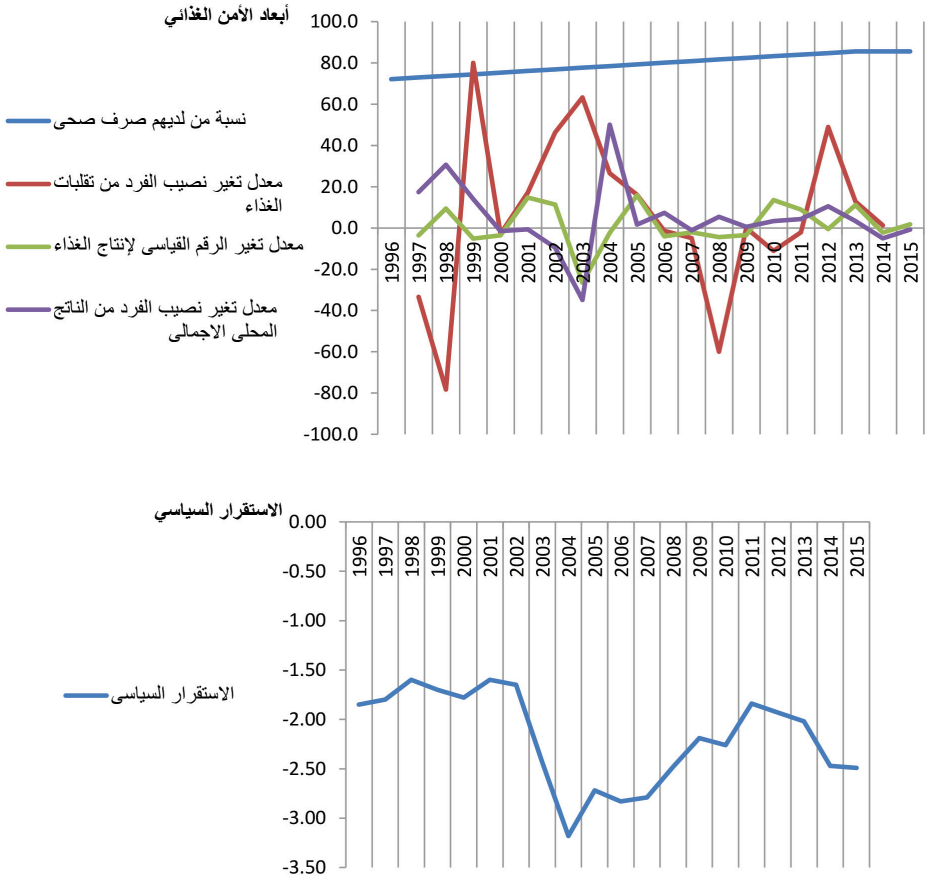

المصدر: من تنفيذ الباحث بالاستعانة ببيانات الجداول رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(١/م).

شكل رقم (٤/م)

تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في سوريا خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

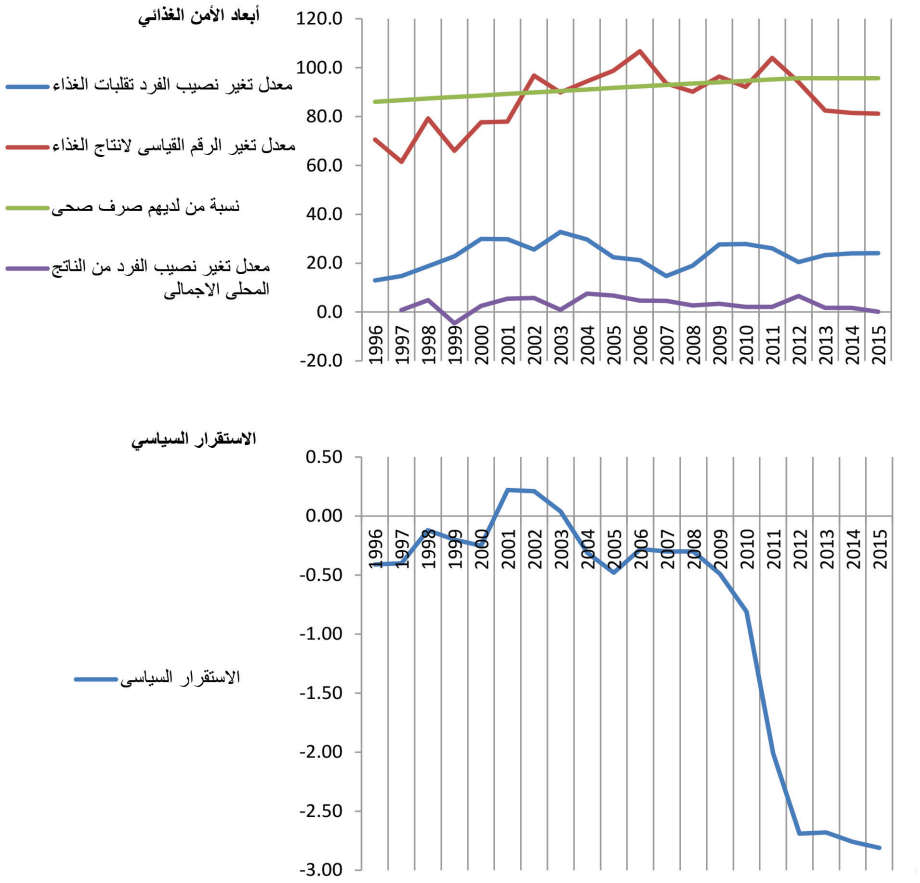

المصدر: من تنفيذ الباحث بالاستعانة ببيانات الجداول رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(١/م).

شكل (٥/م)

تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في اليمن خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

المصدر: من تنفيذ الباحث بالاستعانة ببيانات الجداول رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(١/م).

شكل رقم (٦/م)

تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥)

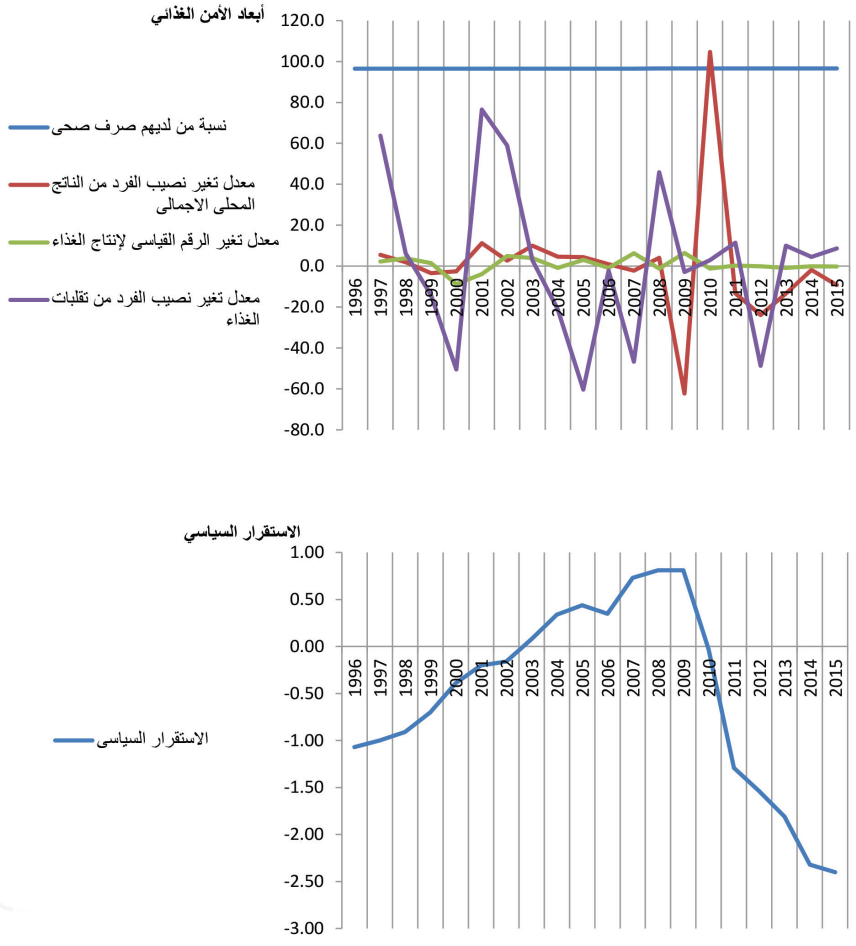

المصدر: من تنفيذ الباحث بالاستعانة ببيانات الجداول رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(١/م).

نبذة عن المؤلف

الدكتور علي محمد علي محمود حاصل على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ٢٠١٤. وهو مدرس بقسم الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة بني سويف. وعضو جمعية الاقتصاد السياسي والتشريع بجمهورية مصر العربية، وهو عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة بني سويف. وكذلك يشغل منصب نائب مدير مركز الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بجامعة بني سويف منذ عام ٢٠١٣، ومدير وحدة تكنولوجيا المعلومات بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية منذ عام ٢٠١٥.

وقد شارك فى العديد من المؤتمرات والمحافل العلمية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها، وله العديد من المؤلفات المنشورة فى مجال الدراسات الاقتصادية، والأوراق العلمية المنشورة فى دوريات علمية محكمة.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية